إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب/ة: رولا عبدالمجيد محمد انشاصي

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 21 سبتمبر 2015

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

بحث بعنوان:

دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد الطالبة

رولا عبد المجيد انشاصى

إشراف الدكتور

ماهر موسى درغام

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/.....
التاريخ Date 2015/03/16م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **رولا عبد المجيد محمد انشاصي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 25 جمادى الأولى 1436هـ، الموافق 2015/03/16م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى درغام	**مشرفًا ورئيساً**	.....
أ.د. سالم عبد الله حلس	**مناقشًا داخلياً**	.....
د. صبري ماهر مشتهى	**مناقشًا خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/قسم المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الإهـــــداء

إلى ..... من تحت قدمها تكمن الجنة، أمي الحنون.

إلى ..... من جعل مشواري العلمي ممكنا، أبي الرحيم.

إلى ..... من ساندني وآزرني في دربي، زوجي العزيز.

إلى ..... من لأجلهم سرت في الدرب، إلى أبنائي ، محمد – نور وعبد الرحمن .

إلى ..... إخواني، وأخواتي الأعزاء.

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع راجيةً من الله الإطالة بأعمارهم ليروا ثمرة جهدهم.

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي **الأستاذ الدكتور ماهر موسى درغام** الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

واتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة النقاش الموقرين الدكتور سالم حلس، والدكتور صبري مشتهى.

على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي جامعتي الغالية الجامعة الإسلامية.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الباحثة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وتحديد مدي تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تطوير الأداء المهنى للمدققين الداخليين لهذه الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وقد تم الاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة في اعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة في (46) وحدة تدقيق داخلي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وبلغت الردود المقبولة (34) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة، أي بنسبة ارجاع (74%) وخلصت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها:

1- يوجد أثر إيجابي لتطبيق حوكمة الشركات على وظيفة التدقيق الداخلي من خلال:

- يساعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات على توفير الاستقلال المهني للمدقق الداخلي الذي يمكنه من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل في المجال المالي والتشغيلي بالشركة.
- تحرص حوكمة الشركات على أن يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الازمة لوظيفة التدقيق الداخلي.
- إن تطبيق حوكمة الشركات يحقق قدراً ملائماً من الثقة والطمأنينة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية ومدى اعتمادهم على التقارير المالية التي اعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية وآليات حوكمة الشركات.

2- يوجد أساس لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إلا أن الأمر لا زال بحاجة لتعزيز متطلبات الحوكمة وما قد يطرأ عليها من مستجدات تتعلق بقواعد الحوكمة وغرس مفاهيمها بشكل أفضل.

3- الحوكمة نموذج إداري يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بشكل واضح ومفصل بهدف تحقيق الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها .

وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على مستوى كافي وعادل من الإفصاح والشفافية عن المعلومات المهمة في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح للاستفادة منها في الوقت المناسب، وضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين برفع مستوى الحوكمة وذلك بتبني خطط متعلقة بالتوظيف والتعيين وتطوير الموارد البشرية وتكون معلنة للجميع، وضرورة تبعية وحدة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى إداري ممكن بالشركة أو مجلس الإدارة، وضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بالمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ومن ثم العمل تبنيها بشكل تدريجي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

Abstract

This study aimed at identifying the role of companies' governance in improving the job of the internal auditor inside the joint-stock companies registered in Palestine Stock Exchange. It also aims at determining the impact of applying the rules of companies' governance on the development of professional performance of internal auditors of these companies.

To realize the objectives of the study, the descriptive analytic method was used for the collection of data from the primary and secondary resources, this study depended on the previous literature to design a questionnaire then distribute it to the study sample members. The study sample consisted of 46 internal auditing units in the joint-stock companies registered in Palestine Stock Exchange. The responses received were 34 responses with a percentage of 74% of the total number of questionnaires. The study drew a number of findings, the most important of which are:

1. There is a positive impact for the application of companies' governance on the job of the internal auditor through:
    - The accurate application of companies' governance helps in providing the professional independence of the internal auditor that enables him/ her to achieve the objectives of the auditing process with much efficiency in the financial and operational fields inside the company.
    - The companies' governance provides the internal auditor with enough knowledge of the professional standards necessary for the job of the internal auditor.
    - Applying the companies' governance achieves enough trust and security for investors and financial statements' users and their dependence on the financial reports that had been prepared according to accounting principles and companies' governance mechanisms.
2. There is an applied foundation for the rules of governance in the joint-stock companies registered in Palestine Stock Exchange, yet this foundation needs to strengthen the requirements of governance, its updates and concepts.
3. Governance is a management model that aims at distributing the powers in different administrative structures clearly so as to achieve the internal control and discover the potential dangers.

Recommendations of the Study

The study recommends maintaining a sufficient and fair level of disclosure of and transparency in the financial reports and making it available for stakeholders so as to benefit from when necessary. The companies registered in Palestine Stock exchange are recommended to elevate the standard of governance by adopting plans pertaining to employment and development of human resources. Such planes should be available to everyone. The internal control unit should be under the highest level of administration in the company if possible or under the board of directors. Internal auditors should be trained so as to acquire enough knowledge with the standards of internal auditing of the Internal Auditors Institute then adopting these standards gradually in the companies registered in Palestine Stock exchange

الفهرس

الإهـــــداء.....أ

شكر وتقدير.....ب

Abstract..... د

الفهرس..... هـ

قائمة الأشكال.....ط

الفصل الأول:مدخل إلى الدراسة **1**

1-1: المقدمة:..... 2

1-2: مشكلة الدراسة:..... 3

1-3: أهداف الدراسة..... 4

1-4: أهمية الدراسة:..... 4

1-5 فرضيات الدراسة:..... 5

1-6: متغيرات الدراسة:..... 6

1-7: الدراسات السابقة: 8

1-9: مصطلحات الدراسة:..... 19

الفصل الثاني:الإطار العام لحوكمة الشركات **20**

المقدمة:..... **21**

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات..... **23**

2-1-1: تمهيد..... 24

2-1-2: مفهوم حوكمة الشركات 24

2-1-3: الأسباب الأساسية لظهور حوكمة الشركات 26

2-1-4: أهداف حوكمة الشركات..... 27

2-1-5: أهمية حوكمة الشركات..... 28

2-1-6: الخصائص الجيدة لحوكمة الشركات..... 28

2-1-7: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات..... 29

2-1-8 الأطراف المسئولة عن تطبيق حوكمة الشركات..... 31

2-1-9: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات..... 37

المبحث الثاني:تطور حوكمة الشركات **41**

2-2-1: تمهيد..... 42

2-2-2: جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات 42
2-2-3: مبادئ حوكمة الشركات من منظور OECD..... 43
2-2-4: المآخذ على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 48
2-2-5: حوكمة الشركات في فلسطين..... 49
2-2-6: معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين(الأسطل، 2010: 42):..... 50
2-2-7: دور هيئة سوق رأس المال الفلسطيني في تعزيز مفاهيم الحوكمة..... 50
الفصل الثالث:التدقيق الداخلي..... 52
المبحث الأول:تعريف وتطور مفهوم التدقيق الداخلي..... 53
3-1-1: المقدمة..... 54
3-1-2: مفهوم التدقيق الداخلي 55
3-1-3: أهمية التدقيق الداخلي..... 56
3-1-4: أهداف التدقيق الداخلي..... 57
3-1-5: فوائد التدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها..... 58
3-1-6: جودة التدقيق الداخلي..... 59
3-1-7: أنواع التدقيق الداخلي..... 60
3-1-8: صلاحيات التدقيق الداخلي ومسئولياته..... 61
المبحث الثاني:مقومات ودعائم وظيفة التدقيق الداخلي..... 63
3-2-1: استقلال وموضوعية المدقق الداخلي:..... 64
3-2-2:مكانة المدقق الداخلي في الشركة:..... 65
3-2-3: المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي:..... 66
3-2-4: دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي:..... 69
3-2-5: معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات:..... 69
الفصل الرابع:الطريقة والإجراءات 73
4-1: المقدمة..... 74
4-2: منهج الدارسة..... 74
4-3: مجتمع الدراسة..... 74
4-4: خطوات بناء الاستبانة..... 75
4-5: أداة الدراسة 75
4-6: صدق الاستبيان..... 76
4-7: ثبات الاستبانة Reliability..... 82

4-8: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة..... 83
الفصل الخامس:تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة..... 86
5-1: المقدمة..... 87
5-2: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية..... 87
5-3: الوزن النسبي لفقرات المجالات..... 91
5-4: اختبار الفرضية السابعة.....100
الفصل السادس:النتائج والتوصيات..... 106
أولاً: النتائج:.....107
ثانياً: التوصيات.....108
ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة.....109
المراجع..... 110
أ- المراجع باللغة العربية..... 110
ب- المراجع باللغة الإنجليزية..... 115
ت- المواقع الالكترونية..... 118
الملاحـــق.....
ملحق رقم (1):استبانة الدراسة.....
ملحق رقم (2) :قائمة بأسماء المحكمين.....
ملحق رقم (3) :شركات المدرجة في بورصة فلسطين.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	درجات المقياس (1-5) ليكرت	76
(2)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال	77
(3)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال	78
(4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال	79
(5)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال	80
(6)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال	81
(7)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال	82
(8)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للإستبانة	83
(9)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	84
(10)	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	85
(11)	العمر	88
(12)	الجنس	88
(13)	المؤهل العلمي	89
(14)	التخصص العلمي	89
(15)	المسمى الوظيفي	90
(16)	سنوات الخبرة كمدقق داخلي	90
(17)	هل التحقت بدورات في مجال العمل	90

(18)	مجال الدورات	91
(19)	الدورات التدريبية	91
(20)	تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"	93
(21)	تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق" الداخلي	94
(22)	تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"	96
(23)	تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين	97
(24)	تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"	98
(25)	تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"	100
(26)	نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين"– الجنس	101
(27)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – العمر	102
(28)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المسمى الوظيفي	103
(29)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – التخصص	104
(30)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة	105

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (1)	نموذج الدراسة	7
شكل رقم (2)	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	31
شكل رقم (3)	محددات تطبيق نظام الحوكمة	37

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول	المعنى بالغة العربية
AFIC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
CIA	Certified Internal Auditor	مدقق داخلي معتمد
IIA	Institute Of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1-1: المقدمة

1-2: مشكلة الدراسة

1-3: أهمية الدراسة

1-4: أهداف الدراسة

1-5: فرضيات الدراسة

1-6: متغيرات الدراسة

1-7: مجتمع الدراسة

1-8: منهجية الدراسة والتحليل

1-9: الدراسات السابقة

1-10: مصطلحات الدراسة

1-1: المقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المواضيع التي ظهرت في عالم المال والاقتصاد في العصر الحديث وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين، عندما تزايد قلق المساهمين لبعض الممارسات المتعلقة بمختلف جوانب الأعمال الإدارية، نتيجة لجوء إدارات الشركات للقيام بإجراء الكثير من الممارسات الخاطئة التي تمثل نوعاً من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها وكيلاً عن المساهمين، وذلك لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المساهمين، من خلال استغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وتهدف قواعد وضوابط حوكمة الشركات إلى تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات، بما يحافظ على المصالح والحقوق المالية للمساهمين، وذلك لتشجيع وتنمية الاستثمار، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان تدقيق الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة تدقيق من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق الرقابة (السامرائي، 2013: 279).

وتعد وظيفة التدقيق الداخلي ركن أساسي من أركان حوكمة الشركات ومن هنا اقتضت الضرورة إلى التركيز على تفعيل مبادئ حوكمة الشركات بما يضمن تحسين وتطوير الأجزاء الخاصة بوظيفة التدقيق الداخلي التي حددها معهد المدققين الداخليين فحوكمة الشركات تؤثر بشكل فعال في زيادة التزام المدققين الداخليين بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، كما تلعب دوراً هاماً في التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي والالتزام بها عند تنفيذ الأنشطة، كما أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدى إلى تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين، حيث يعمل على زيادة اهتمام الإدارة العليا بإعداد وتدريب موظفي إدارة التدقيق الداخلي في الشركات، بالإضافة إلى اهتمامها بصلاحية واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ومنحها القدرة الازمة للوصول إلى المعلومة التي تحتاجها في عملها.(السامرائي، 2013: 302).

وتعتبر فلسطين من الدول النامية التي تتأثر بالمتغيرات المختلفة كالأوضاع الاقتصادية والسياسية شأنه شأن أي بلد آخر، ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل على الوضع الاقتصادي فيه وأداء الشركات وحتى تطبيق الأنظمة الداعمة للرقابة إلا أن الجهود قد تضافرت في فلسطين للعمل على تكوين وإنشاء وإخراج أطر حوكمة تعتنى بالقطاعات المختلفة فقامت بورصة فلسطين بتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة التي عملت على تشكيل فريق فني قام بإعداد مدونة وقواعد حوكمة الشركات في فلسطين والتي تم اطلاقها في 2009/11/18، ولقد احتوت المدونة على مجموعة من القواعد التي

تساعد في تقوية االشركات الفلسطينية وتعزز دورها فى بورصة فلسطين، كما قامت بورصة فلسطين بإصدار تعليمات وتعاميم خاصة بشفافية التداول لتعزيز مبادئ الحوكمة وضمان حقوق المستثمرين(العطعوط، 2014: 9).

1-2: مشكلة الدراسة:

أدى انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية في عالم الأعمال إلى تكبد الكثير من المستثمرين خسائر مالية، وفقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وذلك لصعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال، ونظراً لتلك الظروف لجأت الكثير من إدارات تلك الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي، حتى أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطالبون بالأدلة والبراهين على أن الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم، تتم إداراتها وفقاً للممارسات الإدارية السليمة.

ومن هنا ظهر مفهوم الحوكمة وما تلعبه من دور فعال في مجال الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، لزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات، وتفعيل بورصة فلسطين.

وبالتالي فإن عدم تطبيق منظمات الأعمال لحوكمة الشركات له تأثيرات غير مرغوبة في العديد من الجوانب ومنها التصرفات المهنية للمدققين الداخليين، الأمر الذي ينعكس سلبياً على جودة أدائهم لوظيفة التدقيق الداخلي مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية ويهدد مستقبل تلك المنظمات في النمو والبقاء والاستمرار.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما دور مبدأ (الإفصاح والشفافية) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟
2- ما دور مبدأ (حماية حقوق المساهمين) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟
3- ما دور مبدأ (العدالة بين المساهمين) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

4- ما دور مبدأ (دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

5- ما دور مبدأ (مسئوليات مجلس الإدارة) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

6- ما دور مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟

1-3: أهداف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن تحديد أهدافها في:

1- قياس أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2- تحديد مدي تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين.

3- التعرف على مدى تأثير حوكمة الشركات على استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

4- تحديد مدى التباين في إدراك المدققين الداخليين لآثار مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمركزهم الوظيفي وعدد سنوات خبرتهم كمدققين داخليين.

5- قياس أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي.

6- الخروج بتوصيات تدفع باتجاه تعزيز دور الحوكمة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

1-4: أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الإطار العام لحوكمة الشركات وما له من أهمية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، وفى التأكيد على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين والاستفادة منها في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

إن هذه الدراسة بجانبها النظري والعملي سوف تخدم عدة فئات كالمستثمرين، المحللين الماليين، المدققين الداخليين، رؤساء مجالس الإدارة للشركات المساهمة في المدرجة في بورصة فلسطين.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها بصفة عامة من النتائج والتوصيات المتوقعة منها، والتي يمكن أن تساهم في تقديم دليل علمي حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة وأن الأبحاث السابقة في فلسطين لم تتطرق إلى دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي حسب علم الباحثة.

1-5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

إن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثانية:

إن تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثالثة:

إن تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرابعة:

إن تطبيق مبدأدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الخامسة:

إن تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية السادسة:

إن تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لدور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة كمدقق، دورات في مجال العمل الحالي وعدد الدورات).

1-6: متغيرات الدراسة:

تحتوى الدراسة على متغير تابع، ومتغير مستقل يتفرع منه ستة متغيرات فرعية كما يلى:

المتغير التابع: تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

المتغير المستقل الرئيس: حوكمة الشركات.

المتغيرات المستقلة الفرعية: وهى مبادئ حوكمة الشركات من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي تمثل تلك المبادئ أساساً مشتركاً تعتبره الدول الأعضاء بمثابة ضرورة لتطوير أساليب الحوكمة.

1- مبدأ الافصاح والشفافية.

2- مبدأ حماية حقوق المساهمين.

3- مبدأ العدالة بين المساهمين.

4- مبدأ دور أصحاب المصالح.

5- مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة.

6- مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

نموذج الدراسة

شكل رقم (1)

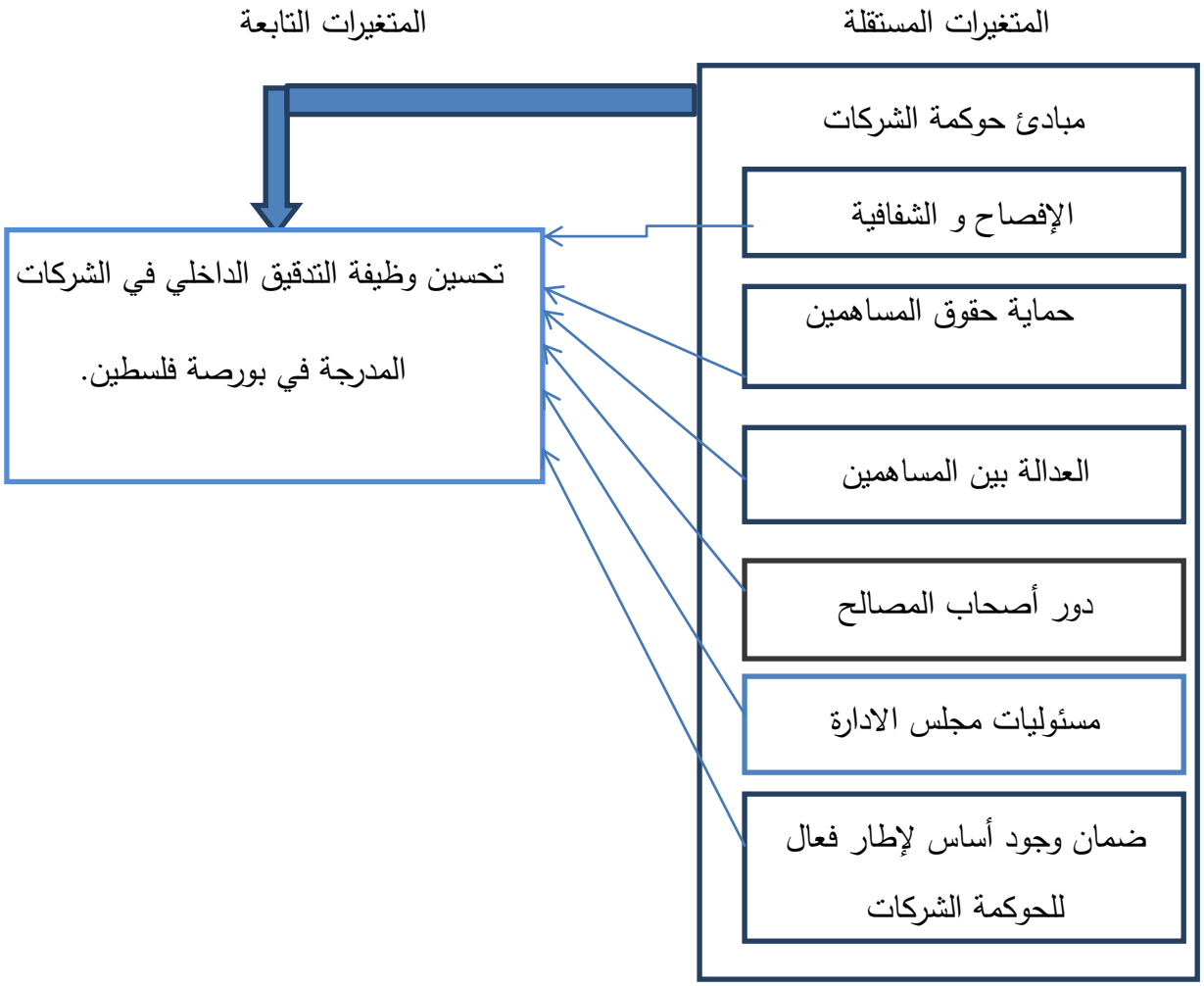

المصدر: (إعداد الباحثة).

1-7: الدراسات السابقة:

1-7-1: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (أبو ريدة، 2014)، بعنوان: "دور مجلس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع المكون من أعضاء مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددهم 69.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تعزز من فاعلية لجان التدقيق بدرجة كبيرة في المجالات التالية: التدقيق الخارجي، نظام الرقابة الداخلي، التدقيق الداخلي، إعداد التقارير المالية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أنه على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا أكثر استجابة واهتماماً لتفعيل دور لجان التدقيق في تأدية المهام الموكلة لهم، والتركيز على قدرات لجان التدقيق في الجوانب المالية واكسابهم المهارات المصرفية اللازمة.

2- دراسة (المناصير، 2013)، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن طريق مقارنة إفصاح شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باعتماد استبيان الإفصاح عن مدى تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات، وتعتبر هذه الدراسة مسح شامل لقطاع الخدمات من الشركات المساهمة العامة والبالغ عددها (153) شركة وذلك عن الأعوام الثلاثة 2009-2011، وتم استثناء 21 شركة لعدم وجود الحد الأدنى المقبول من البيانات.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن مجموعة القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق بين مجموعات قواعد حوكمة شركات الخدمات الأردنية، بالإضافة إلى ما نسبته (85%) من شركات الخدمات الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

وفى ضوء النتائج أوصت الدراسة ضرورة العمل على تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد، كما أوصى الباحث

بضـرورة الالتـزام بقواعـد حوكمـة الشـركات المتعلقـة بالمكافـآت لضـمان تلبيـة الاحتياجـات الحاليـة والمستقبلية للشركات.

3- دراسة (خلف،2012)، بعنوان: "دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم أجهزة الرقابة الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها وما ينبغي أن تكون عليه هذه الأجهزة في ظل الحوكمة في الجزائر.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال اجراء مقابلات واستبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيع (80) استبانة على مجتمع الدراسة المكونة من أكاديميين (أساتذة التعليم العالي تخصص مراجعة)، ومهنيين (مدراء أقسام المراجعة الداخلية)، ومستخدمي القوائم المالية وبلغت الردود المقبولة (64) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة.

وكانت أهم نتائج الدراسة أنه يوجد دور كبير لآليات الرقابة في تكريس العمل بمبادئ الحوكمة وما ينبغي للجهات المعنية بهذا الأمر من مسئولية والتحلي بمعايير وقواعد السلوك الأخلاقي من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة وقواعد السلوك المهني الأخلاقي.

وفـي ضـوء النتـائج أوصـت الدراسـة ضـرورة تبنـي إجـراءات وقـوانين صـارمة تلـزم المؤسسـات والمنظمات بتطبيق مبادئ الحوكمة.

4- دراسة (غلاب، 2011)، بعنوان: "تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة لأهم التطورات التي حدثت على وظيفة التدقيق لمساهمتها في تجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة وبيان أثر هذه التطورات على حوكمة الشركات من خلال قيامه بدراسة لبعض المؤسسات الصناعية لقطاع الإسمنت في الجزائر.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وقد اتبع الباحث دراسة حالة لقطاع الاسمنت، وتم الحصول على البيانات الازمة في الجانب التطبيقي من خلال المقابلة الشخصية وتوزيع استبيان أعد خصيصاً لهذا الغرض على مجتمع الدراسة حيث تم توزيع (50) استبانة وبلغت الردود المقبولة (26) استبانة من اجمالي مجتمع الدراسة.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات الجيدة يفرض عناية خاصة ومسئولية من إدارة الشركة والمؤسسة نحو المجتمع من حيث عدم التميز في المعاملة والتقيد بمواضيع حقوق الإنسان ومواضيع البيئة.

وفى ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة إعطاء حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر للمحافظة على الشركة وبقائها واستمرار نشاطها الاقتصادي من خلال تطوير استراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة أداء الشركات.

5- دراسة (آل غزوي، 2010)، بعنوان: "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع ومعالجة وتحليل (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية وتحليلها عبر مؤشرات الافصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة.

وكانت أهم نتائج الدراسة أنه يوجد تفاوت في مستوى الافصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الافصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين تركز الملكية ومستوى الافصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

وفى ضوء النتائج أوصت الدراسة بتعميق الوعى بدور لجنة المراجعة وأهميتها في شركات المساهمة العامة لما لها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين، كما أوصت بزيادة الدور الرقابي على شركات المساهمة العامة من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات.

6- دراسة (نسمان، 2009)، بعنوان: "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين."

هدفت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين مع عرض سريع لمفهوم حوكمة المصارف.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 60 مراجعاً داخلياً في المصارف العاملة في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن هناك تأثيراً كبيراً للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف وأن تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيس في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة

يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذى يشمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخلين من خلال عقد الدورات التدريبية والتأهيلية اللازمة، والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية وضرورة بذل العناية المهنية الكاملة من سلطة النقد الفلسطينية في مجال إلزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها وإصدار التعليمات والنشرات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة والالتزام بقواعدها ومبادئها في الشركات العاملة في فلسطين.

7- دراسة (خليل، 2009)، بعنوان: "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات التأثيرية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في بيئة مهنة التدقيق الحسابات في فلسطين وذلك بدراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات والمستثمرين الفلسطينيين.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (109) من مراجعي الحسابات والمدراء والمحللين الماليين في شركات الوساطة في فلسطين وبلغت الردود المقبولة (86) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدراً ملائماً من الثقة والطمأنينة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية ومدى اعتمادهم على التقارير المالية التي أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية وآليات حوكمة الشركات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين لتفعيل الممارسة الجيدة لإدارة الشركة، بما ينسجم مع المعايير والقواعد عالمية وبما يضمن تقديم تقارير ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبية ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها، والعمل على تطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قوانين الشركات، وأن يكون لحوكمة الشركات دور بالإشراف على استقلال المراجع وتطبيق اجراءات انضباطية على مراجعي الحسابات المخالفين لقواعد السلوك المهني.

8- **دراسة (الشواورة، 2009).بعنوان" :قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية."**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم التنازع في السلطات وتخفيض مستوى التضارب في الأهداف بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، الأمر الذى يؤدى إلى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على المستثمرين والسماسرة وموظفي هيئة الأوراق المالية وإدارة البورصة ومركز الإيداع في بورصة عمان خلال عام 2007 وبلغت الردود المقبولة (154) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة(200).

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفا فكريا أو إداريا وسوف يؤدى تطبيقها في الشركات المساهمة الأردنية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والمحسوبية، الذى من شأنه أن يساعد على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

وأوصت الدراسة أن التوسع في تطبيق قواعد الحوكمة يؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمارات الرأسمالية وخلق المزيد من فرص العمل ومن ثم المساهمة الفعالة والحقيقية إلى تخفيف حدة من حدة الفقر والبطالة على حد سواء.

9- **دراسة (جودة، 2008)، بعنوان: "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين وفقاً لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ومبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي المنبثقة عنها ومحاولة التعرف على فروق دراسة ذلك الواقع وفقاً لمتغيرات الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة المصرفية، والموقع الوظيفي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (36) مفردة مكون من عضو مجلس إدارة ومدير تنفيذي،

ومراجع داخلى ومراجع خارجى في بنك فلسطين، وبلغت الردود المقبولة (34) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر بشكل إيجابي على مؤشرات أداء البنك.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: التوجه بتطوير بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال اعتماد نموذج الحوكمة المقترح كإطار عمل ملزم للمصارف الفلسطينية بعد الأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والذاتية المميزة للمصارف الفلسطينية وكذلك أوصت الدراسة باستحداث مجلس إدارة البنك للجنة مختصة بإدارة المخاطر تكون مهمتها تحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ورسم الاستراتيجيات للتعامل مع كل نوع من هذه المخاطر.

10- دراسة (عبد الصمد، 2008)، بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية."

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات وطرق تفعيلها في الجزائر.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيع (100) استبانة على عينة الدراسة المكونة من أكادميين (أساتذة التعليم العالي تخصص مراجعة)، ومهنيين (مدراء أقسام المراجعة الداخلية)، وبلغت الردود المقبولة (71) استبانة من إجمالى الاستبانات الموزعة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عمل المراجعة الداخلية يرتكز على ثلاث عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات وهى أهلية المراجع الداخلي، واستقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية، وجودة أداء عمل المراجع الداخلي، وكان من أهم النتائج أيضاً أن هناك ثلاث مجالات أساسية يكون دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات وهى دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، ودورها في إدارة المخاطر، والتفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع باقي أطراف حوكمة المؤسسات.

وكان من أهم توصياتها بضرورة الالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك، وكذلك ضرورة إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات، وفحصها من قبل أطراف خارجية على أقل خمس

سنوات، أيضاً تطوير مناهج التعليم العالي للجامعات والاعتراف بالتطوير الحديثة في المراجعة الداخلية وحوكمة المؤسسات.

11- دراسة (المدلل،2007)، بعنون: "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية."

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على جميع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (36) شركة، وبلغت الردود المقبولة (34) استبانة من إجمالى الاستبانات الموزعة.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء المالي والإداري والمساهمة بدعم حكومة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفاعلية الأداء وأنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف اكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، ومن ثم العمل على تبنيها بشكل تدريجي، وكذلك ضرورة انفصال قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية وتبعيته إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق للمساهمة العامة بشكل أكبر في تدقيق الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء وضرورة أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً دورياً إلى مجلس الادارة وإلى لجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها على أن يتم تعيين وعزل مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس الإدارة بعد موافقة لجنة التدقيق.

1-7-2: الدراسات باللغة الانجليزية

1- دراسة (AL-Sraheen,2014)، بعنوان: "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات المتعلقة (بالمساهمين ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق وجودة المراجع) ومبدأ التحفظ المحاسبي للشركات الأردنية المدرجة، وتم الحصول

على البيانات من348 شركة الموجودة في قوائم الشركات الأردنية خلال الفترة 2009–2011، وتم استخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات تعلب دوراً حيوياً في تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي والحد من نزاعات الوكالة، وقد بينت النتائج أيضاً أن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي كانت متنوعة إلى حد ما.

وكان من أهم توصياتها أن ينبغي على الشركات الأرنية أن تزيد من فعالية حوكمة الشركات من أجل تعزيز جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تفتح آفاقاً لمزيد من الدراسات حول التحفظ المحاسبي ليس فقط في الأردن، ولكن أيضا في بلدان أخرى حيث يفتقر هذا المجال من الدراسة.

2- دراسة (Omar,2013)، بعنوان:"حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية والمالية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وتم جمع البيانات من العينة التي تكونت من 65 شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2007).

وكانت أهم نتائج الدراسة أن الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تحظى بمستوى حوكمة جيد وهذا مؤشر ايجابي بأهمية حوكمة الشركات، ومؤشر للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات التي تمتلك مستوى حوكمة جيد، وكانت من أهم النتائج أيضاً يوجد علاقة ارتباط طردية بين حوكمة الشركات وربحيتها.

وأوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى حوكمة الشركات وخاصة في القطاع الصناعي في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك لحماية حقوق المستثمرين.

3- دراسة (Al Manaseer, et. al, 2012)، بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على أداء البنوك الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أبعاد حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) على أداء البنوك الأردنية، وتم جمع البيانات من العينة التي تكونت من 15 بنك خلال الفترة 2007- 2009 وتم قياس

الأداء بالأبعاد (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد للسهم الواحد، الربح الحدي).

وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين أداء البنوك الأردنية، بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والفصل بين دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من جهة وبين أداء البنوك الأردنية.

وأوصت الدراسة بضرورة فصل السلطات والمسئوليات بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لما له من أثر إيجابى على أداء البنوك الأردنية.

4- دراسة (Kali and Omri, 2011)، بعنوان: "حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات التونسية".

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، واشتملت العينة على 22 شركة غير مالية مدرجة في سوق تونس للأوراق المالية وذلك للفترة عن 1997-2007، وتم قياس حوكمة الشركات من خلال مجلس الإدارة (تركيبة المجلس، وحجمه، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي)، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي، وتركز الملكية للشركات غير مالية مدرجة في سوق تونس للأوراق المالية.

وأشارت النتائج إلى ضعف في استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ووجود تركيز عالي في الملكية، وأبرزت النتائج أيضاً أن الشركات التونسية تتسم بالضعف بسبب عدم وجود استقلالية لمجلس الإدارة وارتفاع مستوى تركيز الملكية.

وأوصت الدراسة بضرورة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عن المدير التنفيذي في الشركات التونسية.

5- دراسة (Perez-de-Toledo, 2010)، بعنوان: "العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة الشركة: باستخدام المعادلات المترابطة لتحليل حالة الشركات الأسبانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين جودة حوكمة الشركات والقيمة السوقية للشركات الأسبانية المساهمة العامة، وبحثت الدراسة كل الشركات المدرجة في البورصة المحوسبة في بورصة مدريد والتي بلغت 109 شركات ولمدة 3 سنوات انتهت بعام 2007.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة تأثيراً ايجابياً شاملاً للحوكمة على قيمة الشركة، وأيضاً تدعم نتائج الدراسة نظرية الوكالة من خلال إظهار تأثير إيجابي للمساهمين على قيمة الحوكمة.

وأوصت الدراسة إلى زيادة الاهتمام بآليات حوكمة الشركات لما لها من أثر إيجابي على القية السوقية للشركة.

6- دراسة (Brown and Caylor, 2004)، بعنوان: "حوكمة الشركات وأدائها".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها في الشركات الأمريكية وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسساتية، وتشمل هذه المقاييس محصلة قياس 51 عامل تشتمل على 8 فئات للحوكمة (المراجعة، مجلس الإدارة، القانون الداخلي، مدير التعليم، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة) وذلك باستخدام عينة مكونة من 452 من الشركات العامة الأمريكية خلال الفترة 1984—1991.

قد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تم الربط بين فئات الحوكمة الثمانية ومقاييس الأداء الستة المعتمدة من معهد جو للإدارة.

وكانت من أهم نتائج الدراسة أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيا أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالاً أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين أقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

كما أوصت الدراسة بأهمية تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة لما لها تأثير إيجابي على مستوى أداء تلك الشركات وبالتالي تحقيق أكثر ربحية.

7- دراسة (Agrawal and Chadha, 2004)، بعنوان:" حوكمة الشركات وإعادة صياغة التقارير المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وتعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية، ولاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات واعادة صياغة التقارير المالية تم الاعتماد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والخبرة المالية التي يتمتعون بها، واستقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية التي يتمتعون بها. وتم أخذ عينة مكونة من 159 من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2000-2001.

وكانت نتائج الدراسة أن احتمالية تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تنخفض بوجود مجلس إدارة ولجنة تدقيق يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية والخبرة المالية، كما أن تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تزداد في الحالات التي يكون فيها المدير التنفيذي ينتمى إلى العائلة التي أسست الشركة.

وأوصت الدراسة بضرورة تمتع المدراء مع وأعضاء لجنة التدقيق بالاستقلالية لما لذلك من أثر كبير في تزويد الشركة برقابة على التقارير المالية.

8- دراسة (Cohen, el. Al; 2002)، بعنوان، "حوكمة الشركات وعملية تدقيق الحسابات"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر مبادئ حوكمة الشركات على عملية التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اجراء مقابلة مع 36 من مدققي الحسابات على عملية التدقيق.

وكانت النتائج أن مدققي الحسابات يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكبر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتي الاختبار الميداني والفحص، وأن أنشطة الحوكمة التي يهتم بها مدقق الحسابات هي على الترتيب المتعلقة بكل من: الإدارة ، مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وأن مجلس الإدارة هو المحرك الرئيس لحوكمة الشركات من خلال تبنيه لمبادئ الحوكمة وذلك لحماية حقوق أصحاب المصالح، كما أشار عدد من أفراد العينة بأن تجاربهم مع عملائهم تشير إلى أن لجان التدقيق غير فعالة وتفتقر لتبني مبادئ الحوكمة.

كما أوصت الدراسة بأن أهمية حوكمة الشركات تزداد في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابة ثم إلى مراجعة حوكمة الشركات، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل لجان التدقيق في الشركات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن أغلب الدراسات السابقة ركزت على الإطار العام لحوكمة الشركات والتعرف على مبادئها وآلياتها والجوانب الأخلاقية المرتبطة بها، كذلك التعرف على مفهوم إدارة الأرباح وأساليبها، وتطرقت الدراسات السابقة إلى دور الحوكمة في الحد من تداعيات الأزمة المالية، ودورها في تحديد السعر العادل للأسهم، وتم التطرق إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، وهناك دراسات تحدثت عن الحوكمة بمسمى آخر وهو التحكم المؤسسي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها بأنها اشتملت على عدة محاور تتعلق بدراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

وبناءً على ذلك فقد سعت هذه الدراسة إلى قدر الإمكان الربط بين حوكمة الشركات وتحسين وظيفة التدقيق الداخلي، والتي سوف تكون إضافة للنقص في الدراسات السابقة التي ركزت بالحديث عن الموضوعين بشكل منفصل أو الربط بينهما في جزيئات معينة فقط.

1-9: مصطلحات الدراسة:

1-9-1: حوكمة الشركات

مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنه يبين التركيبة التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. إن التحكم المؤسسي الجيد هو الذى يوفر لكل مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي هي في مصلحة المؤسسة، ويسهل ايجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي يساعد المؤسسات على استغلال مواردها بكفاءة (OECD Principle of corporate Governance).

1-10-2: التدقيق الداخلي

نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنظمة آليات منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركة (معهد المدققين الداخليين IIA).

1-10-3: معايير التدقيق الداخلي

المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقاً لما اعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين (العمرى، وعبد الغنى، 2006: 346).

الفصل الثاني

الإطار العام لحوكمة الشركات

- المقدمة
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات
- المبحث الثاني: تطور حوكمة الشركات

المقدمة:

منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أصبح العالم ينظر إلى حوكمة الشركات على أنها البلسم الشافي الذي من شأنه أن يحقق الجودة والتميز في عمل الشركات المساهمة العامة وفي أدائها، وذلك عن طريق إيجاد قوانين وأنظمة وإجراءات فعالة تحكم العلاقة القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة (المساهمين، المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة، المجتمع'''') وتضمن توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع سياسات فعالة وتنفيذها لمكافحة الفساد والوقاية منه، ولاسيما أن آفة الفساد لا تنحصر في ثقافة بلد ما، فهي ظاهرة موجودة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، كما هي موجودة في كلا القطاعين العام والخاص وفى مختلف طبقات المجتمع، لكن تأثيرها أكبر ما يكون في الدول التي تسعى جاهدة لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتصار على الفقر والبطالة (الشواورة، 2009: 120).

وبالتالي فإن الحوكمة تستهدف بطبيعتها رفع تنافسية الشركات المساهمة من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين إدارة الشركة، وضمان اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة، والتعامل بطريقة عادلة مع المساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصالح، مما ينعكس على خفض كلفة رأس المال وتحسين الأداء المالي للشركات. وعلى المستوى الكلى فإن الحوكمة تسهم في طمأنة المستثمرين، وتوفير بيئة مواتية تضمن عائدا مجزيا ومخاطر مقبولة، وبالتالي فإنها تعزز قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات (قباجة، وآخرون،1:2008).

ونظراً للتزايد المستمر الذي يكتسبه هذا المفهوم فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999م مبادئ حوكمة الشركات، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، ومنذ الموافقة على مبادئ الحوكمة في عام 1999م أصبحت تشكل أساساً لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول على حد سواء، وذلك لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء أكانت متداولة أو غير متداولة أسهمها بأسواق المال.

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام الشركات والمشرعين في الدول المتقدمة كان أكبر وأسرع من مثيلاتها في اقتصاديات العالم الناشئة، فصدرت العديد من القوانين والتعليمات والإجراءات في الدول المتقدمة، مثل قانون Sarbanes Oxley2002، وتقرير Report Smith 2003 في بريطانيا حول مساعدة مجلس الإدارة في وضع الترتيبات الملائمة للجنة المراجعة، وكذلك إصدار بورصة نيويورك

للأوراق المالية NYSE بأمريكا مدونة قواعد حوكمة الشركات المساهمة عام 2003م (خليل، 2009: 20).

لذا حظي مفهوم حوكمة الشركات باهتمام العديد من الكتاب والباحثين في مجال الاقتصاد والعلوم المالية والإدارية والعديد من المجالات والعلوم الأخرى، وذلك نتيجة لسلسلة الأحداث التي وقعت خلال العقدين وما زالت تحدث حتى الآن (الأغا،2011: 16).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

2-1-1: تمهيد

2-1-2: مفهوم حوكمة الشركات

2-1-3: الأسباب الأساسية لظهور حوكمة الشركات

2-1-4: أهداف حوكمة الشركات

2-1-5: أهمية حوكمة الشركات

2-1-6: الخصائص الجيدة لحوكمة الشركات

2-1-7: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

2-1-8: الأطراف المسئولة عن تطبيق حوكمة الشركات

2-1-9: محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات

2-1-10: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

2-1-1: تمهيد

تناولت الدراسة في هذا المبحث دراسة وتحليل مفهوم حوكمة الشركات لغةً واصطلاحاً والأسباب الأساسية لظهورها بالإضافة إلى توضيح أهدافها وأهميتها لدى المستثمرين والتعرف على الخصائص الجيدة لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى دراسة الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، والتعرف على محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات الداخلية والخارجية، والتعرف أيضاً على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات التي تزيد من سرعة استجابة الشركة في بيئة الأعمال الدولية والأزمات، وتوضيح مقومات أو ركائز نظام حوكمة الشركات التي يقوم عليها بما يكفل للشركة تحقيق أهدافها باعتبارها شخصية معنوية تسعى للمنافسة.

2-1-2: مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر مصطلح الحوكمة حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية عام2000م وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (Governance) باللغة الانجليزية، ويعود أصل كلمة (Governance) إلى اللغة اليونانية (Kubernan) في القرن الثالث عشر والذي كان يعنى قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة، ثم استعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى، ثم ظهر بعد ذلك في اللغة الفرنسية بمصطلح (Gouvernance) وكان يقصد به فن أو طريقة الحكم، ثم استعمل بعد ذلك في القرن السادس عشر باللغة الانجليزية بالمصطلح الحالي (Governance)(بو رقبة، 2009: 2).
مما دفع بعض الدول إلى استخدام نفس المصطلح الإنجليزي مع تغيير طريقة لفظها ونطقها، إلا أنه في عام 2003م أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ الحوكمة (آل غزوي، 2010: 8).

ويأتي تعريف الحوكمة لغةً من حكم الشيء، أو أحكمه بمعنى منعه من الفساد، واصطلاحا تعرف بأنها" مجموعة من القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء" ويعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" (مطاوع، 2009: 2).

ويوجد أكثر من تعريف لحوكمة الشركات نتيجة لارتباط مفهوم حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، حيث قام العديد من الكتاب والباحثين بتقديم تعريفات مختلفة لحوكمة الشركات.

وقد عرفها (ميخائيل،2005: 5) بأنها حالة وعملية واتجاه، كما أنها نظام مناعة وحماية ضروري لضبط حركة واتجاه وسلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وهى بمثابة

عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها، عبر عدة مراحل وتعتمد هذه العملية بشكل أساسي على الأخلاق الضمير ويتضمن التعريف مجموعة من الجوانب لمفهوم الحوكمة.

1-الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

2-الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

3-الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقيات وثقافية، وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

4-التحاكم: طلباً للعدالة ومنعا لانحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

وعرفت جمعية Cadbury عام 1992 حوكمة الشركات على أنها "الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الأهداف الفردية والمشتركة من جهة أخرى، وأن إطار حوكمة المنشآت يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضاً على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمنشآت والمجتمع (Jacques, 2007:439).

وقد عرفتها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة المنشاة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالمنشأة (أطراف ذات العلاقة)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقيها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المنشأة وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة، وبالتالي تساعد المنشأة على استغلال مواردها استغلالاً رشيداً يمكنها من تحقيق الأهداف وفيما يعرف بكفاءة الأداء(OECD,1999:2).

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها "النظام الذى يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"(Alamgir,2007:7).

وقد عرفها بعض الأكاديميين على أنها "الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد، 2005: 9).

أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فاعتبرها "الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها. وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة, والمساهمين

وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل بين هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة" (مركز المشروعات الدولية، 2003: 2).

و في ضوء ما سبق يتضح أن المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات هى:

1- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.

2- تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

3- التأكيد على المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

4- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين. يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

2-1-3: الأسباب الأساسية لظهور حوكمة الشركات

ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة في أنظمة شركات المساهمة والتي تسمى بنظرية الوكالة، والتي تعنى بتعارض مصالح المديرين التنفيذيين مع طموحات المساهمين، وبسبب كبر حجم الشركات وتعقيد عملياتها أصبح هناك الكثير من العلاقات المتعددة في الشركة، مثل العلاقة بين المستثمرين والمراجع الخارجي وبين المستثمرين والمقرضين والدائنين وغيرهم من أصحاب العلاقات داخل وخارج الشركة، ولأن لكل طرف مصلحة مختلفة عن الطرف الآخر فإنه يسعى إلى تعظيم منافعه وتحقيق مصالحه ولو على حساب الفئات الأخرى، من هنا تسعى الحوكمة إلى ضمان وجود انضباط سلوكي متوازن لتحقيق المصالح المختلفة لجميع الأطراف، وتحقيق كيفية الرقابة الفعالة، وإدارة المخاطر، كما أن الأخطاء التي حدثت خلال العقدين الماضيين لإفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل أنرون وورلد كومليست هي فقط التي أبرزت أهمية الحوكمة ، بل كان هناك أيضاً فجوة كبيرة بين أداء الشركات وما يحصل عليه المديرون من مكافآت، إضافة إلى إساءة استخدام خيارات الأسهم والتي يقصد بها منح أعضاء الإدارة الحق في شراء عدد من أسهم الشركة بسعر محدد مسبقاً وعادة ما يزيد عن السعر الذي يتداول به السهم في السوق، وإذا كان الهدف من تلك الخيارات هو حث الإدارة على بذل الجهد لتحسين الأداء حتى يرتفع سعر السهم إلى مستوى يفوق السعر المحدد في خيار الأسهم ليجني المديرون الأرباح، إلا أن الهدف قد أسئ استخدامه، فقد ركزت الإدارة في كثير من الأحيان على الأنشطة التي تحقق أرباحاً سريعة متجاهلة في ذلك تأثيرها السلبي في المدى الطويل (آل غزوي،2010 : 11).

كذلك وضح (العزايزة، 2009: 19) من أسباب ظهور حوكمة الشركات ما يلي:

1- حالات الفشل المؤسسي في أمريكا وروسيا ودول آسيا.

2- الفجوة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات.
3- عدم فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية التي لا يمكنها اكتشاف ومنع المشاكل.
4- ضعف مجلس الإدارة الذي يمكن أن يؤثر على الإدارة التنفيذية والعليا وقد تعانى من القصور في قدرتها على القيام بممارسات إدارية ناجحة.
5- عدم توافر الدقة والشفافية في إعداد الحسابات الختامية.
6- عدم قدرة المستثمرين على تحليل ومقارنة فرص الاستثمار المحتملة.
7- ضعف الأطراف الخارجية في رقابتها للمنشأة كالقائمين على وضع القوانين ومراجعي الحسابات.
8- الممارسات غير الأخلاقية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

2-1-4: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيراً من الأهداف من أهمها (زرقون والعمرى،2013: 87):
1- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.
2- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
3- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
4- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
5- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين .
6- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.
7- العمل على محاربة التصرفات الغير مقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
8- توفير فرص عمل جديدة.
9- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
10- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
11- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.
12- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة .
13- وفى الأخير أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل أشكاله، والعمل بشتى الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية

والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.

2-1-5: أهمية حوكمة الشركات

أثارت حوكمة الشركات اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات الكبرى ويمكن توضيح أهمية الحوكمة فيما يلي (معيزي وبنى عامر، 2013: 51):

1- الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسات في ظل اختلافات الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (أصحاب المصالح، مساهمين، عمال،...إلخ).
2- تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال.
3- مساعدة البلدان التي تحاول كبح جماح الفساد المتفشي داخل القطاع العام .
4- إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة والسبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
5- مساعدة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفى عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي.
6- منع حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم مؤسساتها في أسواق الأوراق المالية.
7- تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوى ثقة الجمهور في صحة عملية الخصخصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدى إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

2-1-6: الخصائص الجيدة لحوكمة الشركات

لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص هي (زرقون والعمرى، 2013: 87):

1- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية كل ما يحدث.
3- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
4- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوى المصلحة في المنشأة.
5- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

6- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

7- المسئولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كعون اقتصادي جيد.

كما أن نموذج حوكمة الشركات الناجحة تشمل عدة خصائص كما حددها (Colley, et al, 2005: 36).

1- مجلس إدارة قوى وفعال قادر على تنفيذ مسئولياته.

2- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة و يتم إعطائه السلطات والمسئوليات لإدارة أعمال الشركة.

3- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن موافقة مجلس الإدارة.

4- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، ويكون ضمن موافقة مجلس الإدارة أيضاً.

5- إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المستفيدة.

2-1-7: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربع أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وتحدد بشكل كبير مدى النجاح أو الفشل في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وهى كما يلي: (الجلوى، 2010: 30)

أولا: المساهمون (Shareholders)

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق تملكهم أسهمها، وذلك مقابل توقع الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وهم بالتالي أيضاً معنيون بتعظيم قيمة الشركة، وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمه، ويحدد أرباحهم ونموها في الوقت نفسه. وفيما يتعلق بالحوكمة، فإن اهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الإسهام في انتخاب أعضاء مجالس الإدارة بصفة جيدة، وحسن الاختيار للإدارة العليا لإدارة شئون الشركة، ضمن القوانين والسياسات المطلوبة. كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار في الشركات المساهمة، وليست القوانين وحدها كافية لطمأنة المستثمرين في الشركة.

ثانياً: مجلس الإدارة (Board of Director)

يمثل المجلس المساهمين، وأيضاً الأطراف الأخرى، ويقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس يستمر في الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، إن المجلس يجب أن يؤمن توجيهاً استراتيجياً للمؤسسة ومساهميها، وهذا يعنى أن أعضاء

مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة وبنية حسنة وبحذر شديد ولصالح المؤسسة ومساهميها كما أن على مجلس الإدارة أن يؤمن الالتزام بالقوانين المرعية، آخذاً بعين العدالة في معاملة المساهمين، وممارسة الحكم الموضوعي المستقل عن الإدارة، والوصول إلى المعلومات الدقيقة والمهمة في الوقت المناسب.

ثالثاً: الإدارة (Management)

إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتعتبر الإدارة حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، فهم الذين ينفذون توصيات المجلس والاستراتيجيات والأهداف الموضوعة.

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها تتم متابعة أدائهم، ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة، وعمل الخطط البديلة اللازمة كلما تطلب الأمر.

رابعاً: أصحاب المصالح (Stakeholders)

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل العملاء، والدائنين، والموردين، والعمال، والموظفين. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة الشركة على الاستمرار.

هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالشركة، فهم الذين يقومون فعلاً بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدنوهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فهم الأداة التي تحرك المنظمة (الجلوي، 2010: 30).

شكل رقم (2)

الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

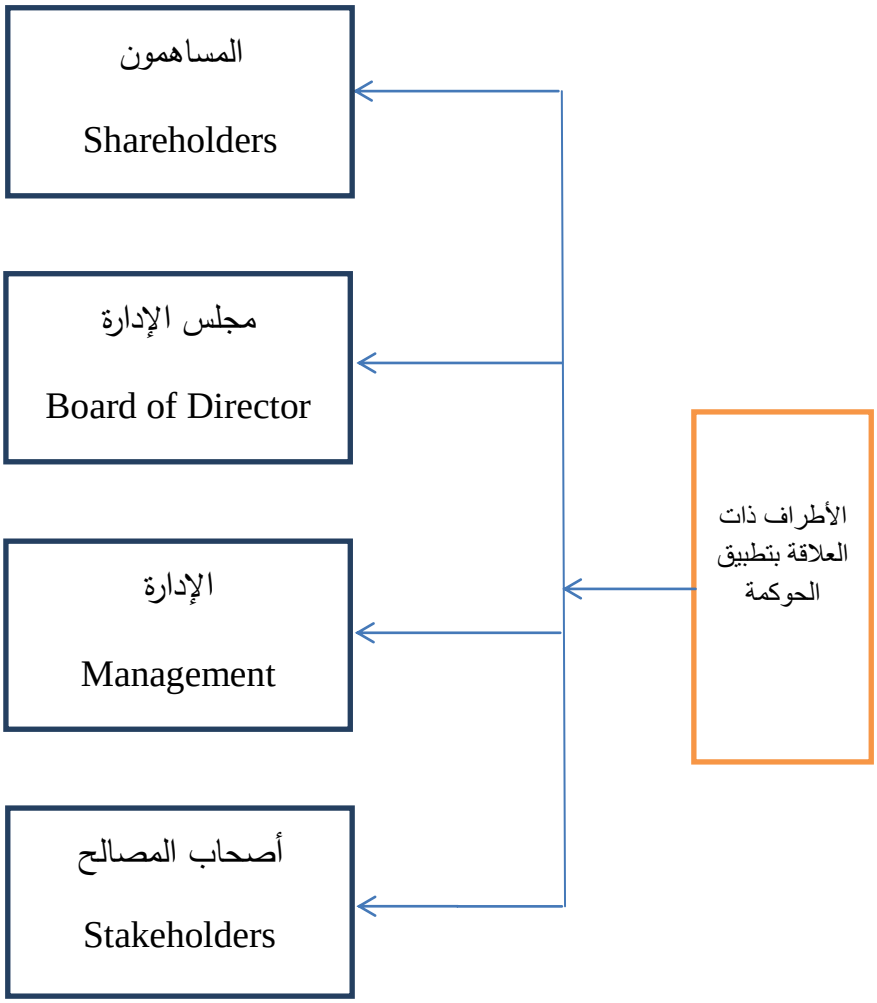

المصدر: (قباجة وآخرون،2008: 34)

2-1-8 الأطراف المسئولة عن تطبيق حوكمة الشركات.

لكي يتم التطبيق العملي والفعال لمبادئ حوكمة الشركات يجب أن يكون هناك أطراف مسئولة عن هذا التطبيق، وأن يوجد علاقة مشتركة بين جميع الأطراف حتى يكتمل التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات وذلك لتستطيع تحقيق أهدافها بما ينسجم ومصلحة أصحاب المصالح جميعاً وهذه الأطراف هي (لجنة التدقيق، مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، المدقق الخارجي).

1- لجنة التدقيق: Audit Committee

تشير العديد من الدراسات إلى ضرورة وجود لجنة تدقيق في الشركات التي تسعى إلى تطبيق حوكمة الشركات، وذلك لأنها تمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في

الشركات، وتقوم لجان التدقيق بالإشراف على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق مما يزيد من موثوقية جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية (جودة، 2008: 38).

وقد قام البعض بتعريف لجنة التدقيق" أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، وتكون عضويتها قاصرة على الأعضاء الغير تنفيذيين واللذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وأيضاُ إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وأيضاً مراجعة الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات داخل الشركة (سليمان، 2006: 143).

- **مهام لجنة التدقيق**

حددها (Colley,et. al., 2005: 39) مهام لجان التدقيق كالتالي:

1- تشجيع ثقافة الشركات على الالتزام بالقوانين والأنظمة الازمة لضمان شفافية التقارير المالية.
2- الاشراف على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية وتوفير درجة الاستقلالية الازمة لها.
3- وضع السياسات الخاصة بوحدة التدقيق الداخلي، وتحديد مسئولياتها والمصادقة على برامجها ونظمها.
4- ضمان الالتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) والتأكد من الإفصاح الكامل والدقيق للمعلومات في الوقت المناسب.

- **ضوابط تشكيل لجان التدقيق من منظور حوكمة الشركات:**

يجب أن تتوافر مجموعة من الضوابط الخاصة لتشكيل لجنة المراجعة في أي شركة حتى تؤدى هذه اللجنة أعمالها بكفاءة وفاعلية (جودة، 2008: 41).

1- التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات اللجنة بصورة تفصيلية وواضحة وكتابية، حتى يمكن لهذه اللجنة أن تقوم بأعمالها بكفاءة.
2- توافر وتكامل الخبرة والمهارة في أعضاء لجنة التدقيق والقدرة على متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بإجراء هذه النظم.
3- تحديد العدد الملائم لأعضاء مجلس لجنة التدقيق ونلاحظ أن العدد الملائم يتراوح من 3-5 أعضاء بحيث يكفى هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها.

4- استقلال لجنة التدقيق تنظيمياً وعدم قيام أعضاء اللجنة بأي عمل من أعمال الإدارة التنفيذية وذلك لتحقيق الموضوعية والاستقلالية في أداء اللجنة لأعمالها، وتشكل هذه اللجنة من مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها لمجلس الإدارة.

5- إدراك لجنة التدقيق لدورها الإيجابي في حوكمة الشركات من خلال تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات على مراقبة الإدارة، وتدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة وضمان التزام إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

2- مجلس الإدارة: Board of Directors (الأغا، 2011: 43)

مجلس الإدارة هو السلطة الأعلى في الشركة التي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات الحوكمة أهمية لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة.

تركيبة مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من نوعين من الأعضاء وهم الأعضاء المستقلين الذين يأتون من خارج الشركة و الإدارة التنفيذية، ولتحقيق آليات الإشراف و الاستقلالية التي تدعو إليها مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لمجالس الإدارة فإنه ينبغي أن يتكون مجلس الإدارة من أغلبية كبيرة من أعضاء الخارجيين المستقلين، وذلك لتقليل أي تعارض في المصالح فيما يتعلق بمسئوليتهم، كما أن عنصر النوعية من الأمور التي يجب مراعاتها في تشكيل مجلس الإدارة ويقصد بذلك توفر المهارة والكفاءة في أعضاء المجلس بما يؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، بالإضافة إلى ذلك القدرة على متابعة ومساءلة الإدارة التنفيذية عن أعمالها (الأغا، 2011: 43).

كيفية تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة الشركات

ليس هناك نموذج جيد وحيد لتطبيق حوكمة الشركات في كل الدول وعلى كافة الشركات، إذ أن ممارسات الحوكمة تختلف فيما بين الشركات و تبعاً للظروف، وينبغي أن تتمتع الحوكمة بقدر من المرونة والتطور، إلا أن المتطلبات التي يفرضها السوق من شفافية وحماية للمستثمرين، تفرض على الشركات أن تقوم بفحص نظام الحوكمة بها، وأن تسعى لتوفير الضمانات التي يطلبها المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح.

ومن أهم هذه الضمانات وجود مجالس إدارة بالشركات التي لديها القدرة على أداء مهامها الإشراقية بكفاءة وفعالية، وبصفة عامة هناك ثلاثة مكونات أساسية يجب أن تتوفر في مجالس الإدارة وهى (الأغا، 2011: 43):

أ- الإشراف المستقل

إن وجود مجلس إدارة يقظ ومستقل هو ذلك الجزء من عملية حوكمة الشركات الذي يضيف أكبر قدر من قيمة الشركة والتي ستكون نتيجتها الالتزام بصالح المساهمين مما يؤدى إلى حث إدارة الشركة إلى زيادة صافى الأرباح، علاوة على ذلك فإن العديد من الهيئات العلمية والبورصات العالمية المهتمة بتطبيق السليم لحوكمة الشركات تنادى بضرورة أن يكون هناك توازن في عضوية مجلس الإدارة بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء الغير تنفيذيين وذلك لتحقيق أكبر قدر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

ب- قدرة مجلس الإدارة على التنافس

ينبغي أن يكون التهديد بالاستحواذ قائماً باعتباره أحد مصادر الحث على تحسين الأداء، حيث عمل القانون على توفير القدرة للمساهمين في استبدال كل من مجالس الإدارة والإدارة في حال أنهم لا يركزون اهتمامهم على تحسين أداء المنشأة واستخدام الأصول بأفضل درجة ممكنة.

ت- دور مجلس الإدارة في وضع استراتيجية الشركة

أهم ما جاء بمبادئ حوكمة الشركات أن مشاركة مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات يعتبر أمراً حاسماً، ويتضمن هذا كلاً من استراتيجية كل وحدة من العمل، وتعنى كيفية خلق ميزة تنافسية في كل وحدة من وحدات الشركة، والاستراتيجية الأخرى وتعنى الأعمال التي ينبغي للشركة أن تدخل فيها والكيفية التي ينبغي لإدارة الشركة أن تدير ذلك العدد الكبير من وحدات العمل.

مسئوليات مجلس الإدارة:

أ- يجب أن يتعرف أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة وبأمانة وبالعناية اللازمة وفقاً لأفضل مصلحة للشركة ومساهميها.

ب-في حال اتخاذ المجلس قرارات تؤثر على فئات المساهمين بصورة مختلفة فإن على المجلس أن يعامل كافة المساهمين بعدالة.

ت-يجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية سامية يراعى فيها مصلحة المساهمين.

ث-يجب أن يؤدى المجلس الوظائف التالية:

- مراقبة فعالية ممارسات الحوكمة وإدخال التعديلات اللازمة.
- اختيار وتحديد مكافئات ومراقبة الأداء وعزل وإحلال الموظفين الرئيسيين.
- مراقبة عمليات الإفصاح.

- ضمان رسمية وشفافية عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ضمان نزاهة أنظمة التقرير المالي والمحاسبي للشركة، بما في ذلك المراجعة المستقلة، وملائمة أنظمة الرقابة، وعلى الأخص الأنظمة المتعلقة بإدارة الخطر ومراقبة التشغيل والعمليات والالتزام بالقوانين والمعايير ذات العلاقة.
- مراجعة استراتيجية الشركة والخطط الرئيسية للأداء، وسياسة الخطر، والموازنات التقديرية، وخطط الأعمال، وأن يحدد أهداف الأداء وأن يراقب الأداء والتنفيذ، فضلاً عن مراقبة الإنفاق الرأسمالي مراجعة حالات التخلص من الاستثمارات.

ج-يجب أن يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة التقييم المستقل والموضوعي لأمور الشركة من خلال مراعاة مل يلى:

- تخصيص عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين ليتولوا المهام التي من المحتمل أن تنطوي عليها تعارض المصالح (من أمثلة هذه المسئوليات الهامة التحقق من نزاهة عملية التقارير المالية وغير المالية، مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، اختيار الموظفين الرئيسيين)
- يجب توصيف وتحديد تشكيلة وإجراءات عمل اللجان المنبثقة عن المجلس.
- يجب أن يكون أعضاء المجلس قادرين على الالتزام بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم بصورة فعالة.

ح-يجب أن تتاح لأعضاء المجلس فرصة الحصول على المعلومات السليمة والملائمة في التوقيت الملائم وعلى نحو يمكنهم من الوفاء بمسئولياتهم (الأغا، 2011: 43).

3- التدقيق الداخلي: Internal Audit.

يعرف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة، ويتمثل هدف التدقيق الداخلي في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسئولياتهم بفعالية، وذلك بإعدادهم البيانات والمعلومات التحليلية وعمل الدراسات، وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي تمت تدقيقها، وقد جاءت تسمية داخلية لهذا النوع من التدقيق بسبب كونها جزءاً من التنظيم الداخلي الإداري للمنشأة، ويقوم بها هيئة مختارة من بين موظفيها الذين تتوافر فيهم كفاءة خاصة ولديهم دراسة واسعة بكافة أوجه نشاط المنشأة وأساليب سير العمل بها في مختلف وحداتها وأقسامها (جودة، 2008: 45).

- **دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**

يضمن مفهوم حوكمة الشركات توسع مفهوم التدقيق الداخلي ليتخطى الدور التقليدي المحصور بخدمات الضمان التقليدية ليشمل خدمات الاستشارة.

ولحوكمة الشركات دوراً أساسياً في العديد من أنواع الاستشارات من خلال فلسفة إضافة القيمة وذلك لتحسين عمليات الشركة، ويعنى ذلك أن المهنة يمكنها أن تضيف قيمة من خلال تقديم تقييم

لموثوقية البيانات والعمليات في مجالات تنظيمية محددة ويتضمن هذا المفهوم جميع مجالات التدقيق التقليدية التي تتعلق بمراجعة الالتزام، المراجعة المالية والمراجعة التشغيلية، إضافة إلى المجالات الجديدة من الضمانات التي تتعلق بقضايا إدارة المخاطر والرقابة (عوض، 2004: 83).

4- التدقيق الخارجي: External Auditor

يتم أداء التدقيق الخارجي من خلال محاسب معتمد ومستقل عن الشركة التي يراجع بياناتها وتشكل استقلالية مراجع الحسابات الخارجي الأساس في أداء عملية التدقيق .

ويقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذى يقوم بإعداده مرفقاً بالقوائم المالية، لذلك أصبح دور التدقيق الخارجي مهماً في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المساهمين وإدارة الوحدة الاقتصادية، أما مسئوليات المدقق الخارجي فتتلخص بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية وإبداء الرأي الفني المحايد في البيانات المقدمة له، كذلك يفحص المدقق الخارجي أعمال المدققين الداخليين كجزء من فحصه وتقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية (جودة، 2008: 47).

2-1-8: محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (مطاوع، 2009: 8).

ب- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل (Fawzy, 2003: 4).

نموذج شكل رقم (3):

محددات تطبيق نظام الحوكمة

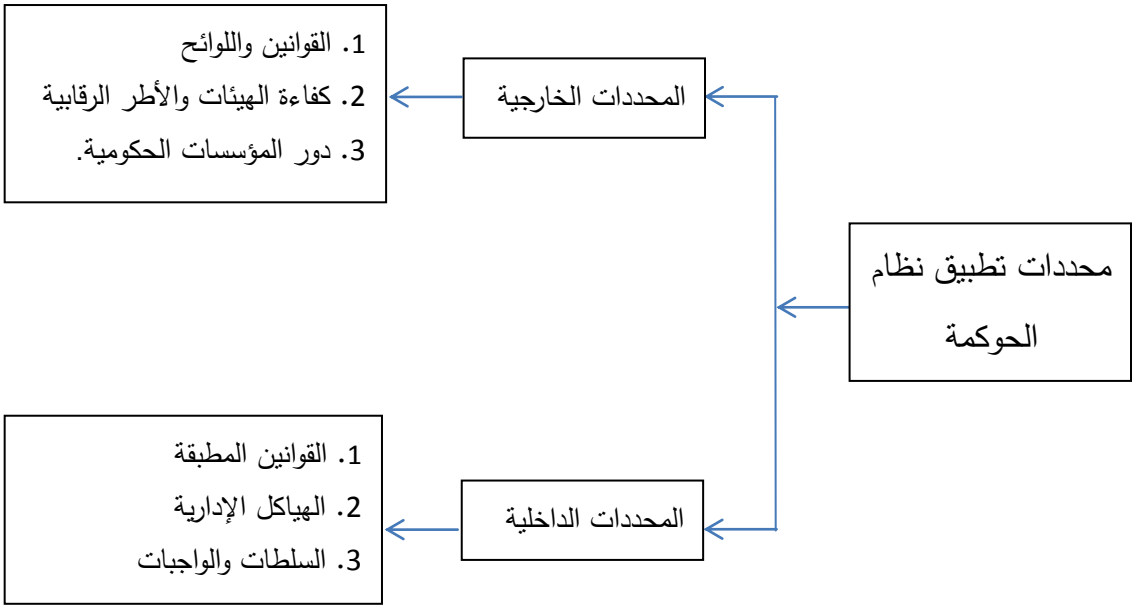

المصدر: (صبرينة،2010: 37)

2-1-9: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

الحوكمة الفعالة تضمن للشركة الأداء الجيد، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات كما أن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ورقابة وسلوك أخلاقي وبعد استراتيجي تزيد من سرعة استجابة الشركة في بيئة الأعمال والأزمات.

أ- البعد الإشرافي والرقابي:

تحتاج الحوكمة إلى تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين ولحملة الأسهم، وزيادة مساهمته في تحسين درجة الشفافية والإفصاح، من خلال ما تمارسه الجمعيات العمومية من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالشركات ليكون عملهم أفضل، ومن ثم ايجاد قدر ملائم من الطمأنينة والثقة للمستثمرين وحملة الأسهم وتأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وبصفة خاصة الأقلية الحائزة للأسهم، كما أن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر عام 1999م أشار إلى أن مجلس الإدارة هو المنوط بعملية تنفيذ الحوكمة والإشراف عليها والتعامل بها والسعي إلى تحقيقها، وهو من أهم فواعل ومنفذي الحوكمة فهو صانع للضوابط والقرارات والمعتمد للنظم والإجراءات والترتيبات، كما أنه المراقب للأعمال التي تتم وهو المسئول عن الشفافية ونشر المعلومات والبيانات، فيتعلق هذا بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي تدعيم وتفعيل الرقابة بتناول نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة (الخضري ،2005: 194).

ب- البعد الأخلاقي:

نظراً لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات ودوره في تفعيل الدور الرقابي داخل الشركات، فإن أغلب الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة تطالب بضرورة أن يتواجد بالشركة دليل للسلوك الأخلاقي يركز على القيم الأخلاقية والنزاهة، ويجب أن يركز هذا الدليل على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها، مع ضرورة التزامهم بالقيم واللوائح الداخلية للشركة، ونظراً لأهمية وجود دليل للسلوك الأخلاقي داخل الشركات، حيث وجهت تلك الهيئات العلمية والمهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على أهميته في تحسين سمعة المؤسسة والقضاء على التلاعبات في أسواق المال التي تنشأ نتيجة تسريب المعلومات من قبل العاملين، وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الأخلاقي بالشركة، حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الأخلاقي في:

1- الالتزام بتحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي.

2- تشجيع الالتزام بالسلوك الأخلاقي ومعابة عدم الالتزام به.

3- تنمية ثقافة أخلاقية داخل الشركة.

وعن طريق إتباع هذه السياسة بشكل دوري مع كل من مبادئ حوكمة الشركات والقوانين الداخلية، فإن الشركة يجب أن تؤكد رغبتها في إرساء وتحسين السلوك الأخلاقي، بها حيث إن تجاهل الحوكمة وعدم التقيد بمبادئها والابتعاد عن ضوابط وسلوكيات العمل فاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة (سليمان،2008: 150).

ت- البعد الاستراتيجي.

تعتبر الرقابة الاستراتيجية إحدى النظم التي تستند إليها الحوكمة للتقليل من مشكلات الوكالة الموجودة بين المستويات الإدارية المختلفة في الشركة، وتشمل هذه النظم التحديد الرسمي للأهداف، وقياس الأداء والتغذية العكسية، وهى الوسائل التي تمكن الإدارة من تقييم الاستراتيجيات التي تتبعها، والتأكد ما إذا كانت تؤدى إلى تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل أم لا، والتأكد بالذات مما إذا كانت الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة تؤدى إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والجودة والابتكار، والاستجابة لرغبات واحتياجات العملاء، كما تهدف الرقابة الاستراتيجية إلى تنمية الأهداف ليقارن بها أداء الشركة، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا تطلب الوضع ذلك.

وبلغة الحوكمة فإن الهدف هو التأكد من أن المستويات الإدارية الدنيا كوكيل تعمل بطريقة تتفق مع أهداف الإدارة العليا كموكل، بمعنى العمل على تعظيم ثروة أصحاب الأسهم في ظل الظروف القانونية والأخلاقية الموجودة (شارلزهل، 2008: 870).

كما أن لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة تتصهر في بوتقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل مؤسسة ولا تنحصر في بعد واحد وهو الربح والخسارة وإنما ثلاثية الأبعاد تتمثل في(ريحاوى،2008: 99).

1- **البعد الاقتصادي والاستثماري** investment dimension: والذي يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلى، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظم المعلومات المالية وغير المالية. التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل ويتضمن هذا البعد ما يلى:

- **الإفصاح المالي** Disclosure: ويشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير التدقيق الخارجي ومقاييس الانجاز.
- **الرقابة الداخلية** interim audit: وتشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية، وتدريب الموظفين.

2- **البعد الاجتماعي والقانوني** Social & legal dimension: الذى يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسئولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يلي:

- **الهيكل التنظيمي** organization structure: ويشمل تحديد الواجبات، توزيع المسئوليات، خطوط التفويض للسلطات تعيين الإدارة والإدارة التنفيذية...إلخ،

- **السلوك الأخلاقي** behavior :ethicalويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك المثالي والتقيد بقواعد السلوك المهني.

3- **البعد البيئي** environment dimension: العمل على حماية البيئة من إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.

المبحث الثاني

تطور حوكمة الشركات

2-2-1: تمهيد

2-2-2: جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات.

2-2-3: مبادئ حوكمة الشركات من منظور OECD.

2-2-4: المآخذ على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

2-2-5: حوكمة الشركات في فلسطين.

2-2-6: معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين.

2-2-7: دور هيئة سوق رأس المال الفلسطيني في تعزيز مفاهيم الحوكمة

2-2-1: تمهيد

تناولت الدراسة في هذا المبحث بتحليل ودراسة جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات بالإضافة إلى لجنة بازل المختصة بالإشراف على البنوك، بالإضافة إلى دراسة مبادئ حوكمة الشركات من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (OECD)، و دراسة المآخذ على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة حوكمة الشركات في فلسطين ومعوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين وتجارب حوكمة الشركات في فلسطين.

2-2-2: جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات .

هناك ثلاث منظمات دولية بذلت جهوداً ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى لجنة بازل المختصة بالإشراف على البنوك، حيث تعتبر المعايير التي وضعتها تلك المنظمات هي الأساس الذى تتبناه معظم الدول عند وضع قواعد الحوكمة الخاصة بها (غلاب،2011: 21).

أ- **لجنة بازل.**

أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر 1999 نشرة بعنوان " تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك" كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي، حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن حوكمة الشركات تعمل حسب الإطار المخطط لها، وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، والخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك (غلاب،2011: 22).

فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر كما أنها يمكن أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين.

ب-البنك الدولي.

يشجع البنك الدولي الدول النامية تبنى أفضل الممارسات الدولية والقيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية، كما أنه يعطى الدعم المناسب لها على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي، فعلى المستوى المحلى دعم البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها والتي تحدد على أساسها مواطن القوة والضعف فيما يختص بحوكمة إدارة الشركات وذلك بهدف دعم الإصلاح التشريعي وفى الوقت ذاته تبنى الأعمال التطوعية من القطاع الخاص، الأمر الذي يتفق مع إطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة.

أما على المستوى الإقليمي فقد اشترك البنك الدولي مع بعض الوكالات الدولية في رعاية بعض النقاشات التي تخاطب المسئولين الحكوميين والمشرعين والمنظمين، لمساعدة الوصول إلى رأى يتفق عليه بالإجماع بخصوص الإصلاح.

أما على المستوى العالمي فقد وقع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في الحادي والعشرون من جون 1999م وذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة الشركات، وكان الهدف الرئيسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات، كما توصل البنك الدولي بعد مشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقوية نظم حوكمة الشركات في الدول النامية، وقد صمم هذا النموذج بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق (عبد الصمد، 2009: 16).

ت-صندوق النقد الدولي.

وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي لأجل شفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية حيث قام بإصدار قانون السياسات المالية والذي يؤكد على ضرورة توضيح مسئوليات الحكومة وكيفية إعداد الميزانية وتنفيذها كما يجب على الحكومة توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها للمواطنين، وأن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها وقانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية وذلك لأنه من الممكن أن تصبح هذه السياسات أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما ألزمت الحكومة نفسها بها (عبد الصمد، 2009: 18).

ث-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تستهدف المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مساعدة الدول الأعضاء في تقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع حوكمة الشركات بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطر التي لها دور هام في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات، وتمثل تلك المبادئ أساساً مشتركاً تعتبره الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمثابة ضرورة لتطوير أساليب الحوكمة (http:/wwwhawkama.net: 2014)

2-2-3: مبادئ حوكمة الشركات من منظور OECD.

لتحقيق أهداف الحوكمة، لابد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (مبادئ حوكمة الشركات) بالاشتراك مع الحكومات الوطنية

والمنظمات العالمية ذات العلاقة، وأصبح تطبيق هذه المبادئ وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة في البورصة ومؤشراً على المستوى التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بمبادئ الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد وبالتالي أثرت على الاقتصاد والتنمية (الشيخ، 2012: 17):

وتناولت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة في 1999 من OCED تطبيقات حوكمة الشركات في: الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم، وإزكاء دور أصحاب المصالح، والحرص على الإفصاح والشفافية، وتأكيد مسئولية مجلس الإدارة (أبو العطا، 2003: 2)، وهذه المبادئ كما حددتها (OCED,2004: 11) هي:

1) توافر إطار فعال للحوكمة.

يشجع إطار حوكمة الشركات على تحقيق شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية:

1. ضرورة وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
2. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.
3. ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محدداً بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
4. ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلاً عن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير التوضيح التام لها.

2) حماية حقوق المساهمين.

يضم هذا المبدأ الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم في الآتي:

1. طرق مضمونة لتسجيل الملكية–إرسال أو تحويل الأسهم– الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم–المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين–انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة– نصيب من أرباح الشركة.
2. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغي أن يحاطوا علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت، وتزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجرى اتخاذ قرارات

بشأنها في الاجتماع، وأن تتاح الفرصة للمساهمين للتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، وإمكانية المساهمين من التصويت سواء شخصياً أم غيابياً، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضورياً أم غيابياً.

3. الحق في اتخاذ القرارات، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل: (تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة- الترخيص بإصدار أسهم إضافية- العمليات الاستثنائية بما في ذلك تحويل كل أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدى في الواقع إلى بيع الشركة).
4. وجوب الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.
5. ينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية، كما وينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد و الإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماج، وبيع حصص جوهرية من أصول الشركة، حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم و الملجأ القانوني لهم.
6. ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون، ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية، كما ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارساتهم لحقوق الملكية الرئيسة الخاصة باستثماراتهم.
7. ينبغي السماح للمساهمين، بما فيها المستثمرون المؤسسون، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضاً فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

3) المعاملة العادلة للمساهمين.

يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم(OECD,2004:13)، ويتحقق ذلك من خلال مراعاة ما يلى (قباجة، وآخرون، 2008: 42) :

1. معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين

لموافقتهم، ومراعاة حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.

2. حظر التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري.
3. يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي تؤثر على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

4) دور أصحاب المصالح بالنسبة للمبادئ المنظمة للحوكمة.

يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو نشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل واستدامة المنشآت السليمة مالياً(OECD, 2004: 14).

وللوقوف على الدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها مالياً وإدارياً ويتم ذلك وفقاً للآتي (فوزي وآخرون،2003: 37):

1. ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
2. إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم .
3. العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
4. توفير معلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها وبأسلوب دوري ومنظم وفى الوقت المناسب.
5. السماح لذوى المصالح، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاق المهنة.
6. تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

5) الإفصاح والشفافية

يضمن إطار حوكمة الشركات بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات (OECD, 2004: 15).

كما وتبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدى إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدى إلى غياب نزاهة السوق وعلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد التكلفة ويؤثر على الأرباح.

وكذلك وجوب أن ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت ، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوى العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه(خليل،2003: 33) .

ومما سبق يتبين أن على الأسواق المالية توفير إفصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية والإلزامية التي تعزز من قواعد حوكمة الشركات، وذلك لأن أصحاب المصالح يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية.

6) مسئوليات مجلس الإدارة

يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين (OECD, 2004: 17) و(أسطل، 2010 :40).

ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

1. المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين.
2. ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة، وأن يقوم بالوظائف التالية:
   - أ- الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات اللازمة.
   - ب- اختيار وتحديد مكافئات ومرتبات، والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر
   - ت- ضمان الشفافية في عملية انتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل رسمي.
   - ث- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك بين الأطراف ذات صلة القرابة.
   - ج- ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة .
   - ح- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات.

خ- استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسة، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسة، وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار.

3. ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شئون الشركة.

أ- تكليف عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل (التقارير المالية -المكافئات -التعيينات)

ب- التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.

ت- تكريس وقت كاف لممارسة مسئولياتهم.

4. حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسئولياتهم فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

وقد ركزت المبادئ العامة لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المساهمين إذ جاء في المبدأ الأول انه ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، وتركز حقوق المساهمين في التأثير في الشركة على مجموعة من القضايا الأساسية، مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة أو غيرها من وسائل التأثير في شكل المجلس، بالإضافة إلى التعديلات على المستندات الأساسية للشركة، وغيرها من المسائل الأساسية، وينبع من أنه مصدر التمويل الأساسي للوحدة الاقتصادية والطرف الأضعف من أطراف الوكالة من حيث تلقيه للمعلومات ومتابعة نشاطات الإدارة (سعيد، 2009: 27).

2-2-4: المآخذ على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الدور الذي تحققه مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نشر ثقافة الحوكمة، ولكن يؤخذ عليها الكثير من الملاحظات (الأغا،2011:37):

أ- أن هذه المبادئ ليست ثابتة، بل هي دائمة التطور بطبيعتها، وبالتالي فهي قابلة للتغير كلما طرأت تطورات كبيرة على الظروف المحيطة في عالم تسوده تغيرات مستمرة

ب- أن هذه المبادئ ليست ملزمة، كما أنها لا تهدف إلى تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية، بل إن الغرض منها يتمثل في أن تكون بمثابة نقاط مرجعية يمكن لصانعي السياسات أن يستخدموها ويطبقوها عند إعداد الأطر القانونية و التنظيمية بما يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المختلفة.

ت- أن هذه المبادئ ليست جديدة تماماً أو مستحدثة، بل على العكس من ذلك فهي تمثل مبادئ وإجراءات معروفة منذ أمد طويل، إنما الجديد فيها هو تجميعها معاً في حزمة واحده من الإجراءات وكذلك الإجماع حولها من قبل المنظمات المهنية والهيئات الدولية كدليل إرشادي للتطبيق

ث- أن الحوكمة ليست هدفاً في حد ذاتها بل إنها وسيلة لتحقيق هدف أساسي هو تحقيق أفضل أداء تنافسي يمكن لأي شركة أن تحققه في نطاق بيئتها الاقتصادية.

ج- أنه من غير المتوقع أن تكون هناك مبادئ دولية أو عالمية للحوكمة يصلح تطبيقها على كل الدول بل هي إرشادات وتوجيهات يمكن الاهتداء بها والسير عليها.

2-2-5: حوكمة الشركات في فلسطين.

اهتمت منشآت القطاع الخاص في كثير من الدول العربية بتطبيق المفاهيم الحديثة في حوكمة الشركات، إلا أن عملية التطوير في بيئة الإدارة في المنشآت التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت بطيئة بشكل ملفت للنظر، سواء خلال فترة الاحتلال، أو بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية(عورتانى، وموسى، 2003: 6)

وقد اهتمت الدول النامية ذات الموارد المحدودة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وذلك بسبب ارتباط ذلك بالقدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للتنمية ، وبالتالي فإن العمل على تحسين جودة الحوكمة في فلسطين ضرورة تفرضها الحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات الخارجية، وتعزيز السلامة المالية في فلسطين(الوزير،2007: 149).

يوجد توجه لإدارة بورصة فلسطين لاستخدام أحدث تقنيات أنظمة التداول المتبعة في الأسواق الإقليمية، لكن هذا التوجه لا يكفى لجذب الاستثمارات لبورصة فلسطين ما لم يرافقه تطور في الأنظمة والتعليمات والقوانين التي تحكم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وبخاصة تبنى أسس وقواعد حوكمة الشركات التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار مستقبلاً كمتطلب للإدراج في بورصة فلسطين (العصا، 2007: 24).

وبالرغم من أن هناك شركات تنتهج جزئياً مناهج الحوكمة من خلال تعليمات بورصة فلسطين وسلطة النقد الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها، إلا أن نسبة الشركات التي تمارس بعض قواعد الحوكمة حالياً في فلسطين لا تتجاوز 20%فقط (أيوب، 2008: 10).

2-2-6: معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين(الأسطل، 2010: 42):

1- الركود في الغرف التجارية حيث إن بقاء أعضاء مجالس هذه الغرف في مواقعهم لمدة طويلة هي مؤشرات خطيرة لها انعكاسات سلبية.

2- القصور الذى يكتنف البيئة القانونية بالرغم من الجهود المبذولة لتطويرها، وهذا يعنى أن الشركات الفلسطينية تواجه قصوراً في الضوابط الداخلية والخارجية.

3- محدودية عدد الشركات المساهمة العامة وكذلك المدرجة منها في بورصة فلسطين.

4- سيطرة الملكية العائلية على هيكل القطاع الخاص من ناحية رأس المال أو الإدارة.

5- ضعف الوعي الاستثماري لدى صغار المستثمرين، وعدم وجود جمعية لحماية حقوقهم.

6- عدم وجود مؤسسات تهتم بتقييم مدى التزام الشركات بالحوكمة .

2-2-7: دور هيئة سوق رأس المال الفلسطيني في تعزيز مفاهيم الحوكمة

لقد لعبت هيئة سوق رأس المال دوراً إيجابياً في تعزيز ثقافة الحوكمة من خلال الإجراءات التالية:

1- لقد قامت الهيئة بتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة التي عملت على تشكيل فريق فني قام بإعداد مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، والتي تم اطلاقها في 2009/11/18. وقد احتوت المدونة على مجموعة من القواعد التي تساعد في تقوية الشركات الفلسطينية وتعزز دورها في السوق الفلسطيني والأسواق المجاورة، ولقد تضمنت المدونة قواعد استرشاديه لتنظيم العمل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، بحيث يتم تحديد الواجبات والمسئوليات والحقوق لكل منهم عبر إجراءات عمل واضحة تؤدي إلى ارتقاء في الأداء ومردود أعلى في الانتاجية والأرباح، وتضمنت المدونة بعض المبادئ الاختيارية التي لا تحمل الصفة الإلزامية بتطبيقها على الشركات، سواء المدرجة في بورصة فلسطين أو غير المدرجة في البورصة مما يسمح للشركات الاختيار ما بين تطبيقها أو عدم تطبيقها(العطعوط، 2014: 9).

2- اصدار تعليمات وتعاميم خاصة بشفافية التداول للمطلعين وأعضاء مجالس الإدارات لضمان الشفافية والافصاح والنزاهة للمتعاملين في الأوراق المالية(العطعوط، 2014: 10).

- قرار بشفافية تداول الأوراق المالية الصادر بتاريخ 2013/6/9 والذي ينظم آلية التداول للمطلعين وأعضاء مجالس الإدارات لضمان الشفافية والافصاح والنزاهة للمتعاملين بالأوراق المالية
- قرار بشأن الافصاح عن ملكية المالكين الرئيسين الصادر بتاريخ 2012/5/7 الذي يلزم كل المالكين التي تزيد ملكيتهم عن 10% بالإفصاح عن أي تداول سواء بيع أم شراء، والافصاح عن الملكية قبل وبعد عملية التداول مما يعزز الافصاح والشفافية.

- قرار بشأن نشر البيانات المالية لشركات الوساطة المالية والصادر بتاريخ 2010/1/11، والذي يلزم شركات الوساطة بالإفصاح عن قوائمها المالية، بالإضافة إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي للبيانات السنوية ونصف السنوية.
- قرار بإلزام الشركات المساهمة العامة غير المدرجة والصادر بتاريخ 2007/8/16 بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية خلال ثلاثة أشهر، والإفصاح عن بياناتها المالية النصف سنوية خلال 45 يوماً من تاريخ انتهاء نصف السنة.
- قرار بتنظيم اجتماعات الهيئة العامة والصادر بتاريخ 2007/3/27، والذي ينظم آلية اجتماع الهيئة العامة للمساهمين مما يعزز ضمان حقوق المساهمين، وضمان حضورهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وضمان معرفتهم بأوضاع الشركة.
- قرار ينظم آلية الافصاح والصادر بتاريخ 2007/1/18 والذي يلزم الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية الأولية والتي تكون مدققة من قبل المدقق الداخلي خلال 45 يوماً من نهاية السنة المالية، والافصاح عن البيانات المالية السنوية المدققة خلال 3 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، والافصاح عن أي تغيير في هيكلية الشركة أو إداراتها.
- قرار بالإفصاح عن الأمور الجوهرية والصادر بتاريخ 2006/3/29 والذي يلزم الشركات بضرورة الافصاح عن أي تغيير على مجلس إدارة الشركة، أو استقالة المدير العام، أو تعيين مدير عام جديد والافصاح عن أي معلومة يمكن أن تؤدي إلى التأثير على سعر الورقة المالية، وعن أية أمور غير طبيعية وغير متكررة أدت إلى زيادة أو نقصان الأرباح أو حدوث خسائر كبيرة.

الفصل الثالث

التدقيق الداخلي

المبحث الأول: تعريف وتطور مفهوم التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: مقومات ودعائم وظيفة التدقيق الداخلي

المبحث الأول

تعريف وتطور مفهوم التدقيق الداخلي

3-1-1: المقدمة

3-1-2: مفهوم التدقيق الداخلي

3-1-3: تطور التدقيق الداخلي

3-1-4: أهمية التدقيق الداخلي

3-1-5: أهداف التدقيق الداخلي ونطاقه

3-1-6: فوائد التدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها

3-1-7: جودة التدقيق الداخلي

3-1-8: أنواع التدقيق الداخلي

3-1-9: صلاحيات التدقيق الداخلي ومسئولياته

3-1-1: المقدمة

ظهرت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب (العبادي، 1999: 640)، واقتصر مفهوم التدقيق الداخلي في البداية شأنه شأن المراجعة بشكل عام على المراجعة المالية والمحاسبية الهادفة إلى تصيد الأخطاء (بدران، 1994: 5).

وقد ازدادت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي نظراً للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام ومجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص أوسع وأكثر شمولاً تطور التدقيق الداخلي حيث أصبح يشمل جميع مجالات عمل الشركة المالية والتشغيلية وذلك بسبب كبر أحجام الشركات وتوسعها الجغرافي وزيادة التعقيد في العمليات ولا مركزية الإدارة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة (عبد الله ، 1994: 250).

ويعتبر التدقيق الداخلي نوعاً من الإجراءات التي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى (الصبان وآخرون، 2002: 27). لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسئولية التحقق من قدرة أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية، ولقد تطورت هذه الوظيفة في النصف الثاني من القرن الماضي وتغيرت النظرة القديمة لها من متصيد للأخطاء والانحرافات إلى أداة فعالة في خدمة الإدارة (جربوع والحلو،2004: 2).

وقد ساهم في تطور التدقيق الداخلي الفضائح المالية التي هزت عدداً من كبريات الشركات في الغرب مثل انرون في الولايات المتحدة وشركة بارمالات الإيطالية وغيرها من الشركات (Arena, et al 2006: 275).

وقد أوصى تقرير (Turnbull report) في المملكة المتحدة بقيام الشركات البريطانية بإجراء مراجعة لحاجتها لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي بشكل سنوي كما أوصى قانون (Sarbanes Oxley) الصادر عن الكونجرس الأمريكي في الولايات المتحدة على إنشاء وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي في المشروع تتبع لجنة التدقيق (Moller, 2004 : 13).

وقد تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 كأول منظمة مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي والذي امتلك فيما بعد الصبغة الدولية وانتشرت فروعه في أكثر من 150 بلداً وأصبح يبلغ عدد أعضائها أكثر من 100.000 عضواً وقام بإعداد معايير التدقيق الداخلي كما أعد إرشادات حول آداب وسلوك المهنة .(Dittenhofer, 2001: 443)

3-1-2: مفهوم التدقيق الداخلي

يعد مفهوم التدقيق الداخلي من المفاهيم القديمة التي رسخت في منتصف القرن العشرين الماضي، وذلك عندما حدد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 Institute Of Internal Auditors (IIA) مسئوليات المدقق الداخلي، إذ أصدر عندها نشرة تتضمن مسئولياته، وقد مر مفهوم التدقيق الداخلي بمراحل تطورية تواكب تطور الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة كأداة مهمة تساعد الإدارة العليا في المنظمات للقيام بواجباتها على أكمل وجه، وفى نهاية السبعينات لم يبق هدف هذه الوظيفة خدمة الإدارة فقط بل تعداه لخدمة المنظمة كلها، و تضح ذلك من خلال النظر إلى تعريف معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) لوظيفة التدقيق الداخلي عام 1978 على أنه "وظيفة تقييم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها خدمة لها" (Brink&Witt,2002: 3).

وبالتالي فإن دور هذه الوظيفة قد تعدى الحدود التقليدية للتدقيق ليصبح ذا مفهوم واسع يتضمن التدقيق الشامل (Comprehensive Auditing) والتدقيق التشغيلي (Operational Auditing) من خلال شموله لكافة العمليات والأنشطة التي تقوم بها الشركة وذلك لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية الأمر الذي دفع معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية(IIA) إلى تبنى مفهوم حديث للتدقيق الداخلي يفي بمتطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات، حيث عرف التدقيق الداخلي في نشرة 1999م بأنه: "نشاط أو وظيفة استشارية تأكيدية مستقلة وهادفة تنشأها المنظمات لتحسين عملياتها وإضافة قيمة لها وتساعدها في تحقيق أهدافها من خلال منهج محدد وواضح وذلك لتقييم وتحسين فعالية العمليات والرقابة والتوجيه"(IIA, 1999: 13).

ويوصف التدقيق الداخلي بأنه "رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في الشركة، حيث نشأ وتطور نتيجة للازدياد حاجة الإدارة العليا في الشركة إليه كأداة رقابية وإدارية تستعين بها في انجاز وظائفها الرئيسية التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذات العلاقة في الشركة" (التميمي، 1998: 89).

كما عرفه (المجمع العربي للمحاسبين أ، 2001: 227) وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشى النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

وقد عرفه (لطفي، 2002: 18) بأنه "عبارة عن عملية منظمة لجميع وتقييم أدلة إثبات تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين".

وترى الباحثة أن التدقيق الداخلي هو التحقق من العمليات والأنشطة بشكل مستمر، وذلك لحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي.

3-1-3: أهمية التدقيق الداخلي

تؤدى وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة ، إذا أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (Archambeault, 2002: 8).

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة كادبيري Cadbury committee على أهمية مسئولية المدقق الداخلي في منع و اكتشاف الغش والتزوير، ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فإنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة (Cohen, et al, 2004: 33).

لقد زادت أهمية وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها أداة تتيح للمنظمات إصلاح وتطوير نفسها ذاتياً، من خلال التقييم والتحليل والمشورة والدراسات والاقتراحات، حيث اعتبرت هذه الوظيفة صمام أمان بيد الإدارة، وتم وصفها عيون الإدارة وآذانها "The Eyes and Ears of management" (Guy, et at, 1999: 802).

وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية وظيفة التدقيق الداخلي منها:

1- زيادة اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي، كذلك تعدد المستويات الإدارية في المنظمة، الأمر الذي دفع الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسئوليات، ومن ثم حاجة الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسئوليات، وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها(عثمان، 1999: 129)

2- التطور الذي شهدنه وظيفة التدقيق الداخلي، ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة العمليات والأنشطة في سبيل خدمة الشركة لتحقيق أهدافها (الخطيب والرفاعي، 1998: 194)

3- شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرأسية والأفقية وحاجة التغذية والتغذية العكسية (التعليقات والتقارير) إلى مسئولين يتولون التدقيق لأجل اطمئنان الإدارة إلى سلامة هذه التقارير وواقعتيها (عثمان، 1999: 129).

4- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسئولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة (الخطيب والرفاعي، 1998: 194).

3-1-4: أهداف التدقيق الداخلي

يشير (دهمش، 2000: 214) و(نور، 2007: 234) إلى أن هناك العديد من الأهداف التي يحققها التدقيق الداخلي هي :

1- مساعدة جميع الوحدات الإدارية إلى إخلاء مسئولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتيجة أعمالهم بشكل واقعي بعيداً عن التحيز، وتقديم التوصيات في حالة وجود ثغرات أو نقاط ضعف في النظام.

2- إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها عن طريق تقيم وتحسين عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه، وبناءً على ذلك يشمل نطاق التدقيق الداخلي آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، التقييم والتوجيه لمستوى الأداء في تنفيذ المسئوليات.

3- التأكد من صحة سير الأمور المالية واختبار دقة العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والتعليمات والأنظمة.

4- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية مرعية التطبيق من قبل جميع العاملين في المنظمة.

5- تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات المنظمة من سوء الاستعمال أو التلف أو الضياع.

6- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات.

7- مراجعة وسائل حماية الأصول والتحقق من وجود هذه الأصول والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.

8- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تنسجم مع الأهداف المرجوة وفيما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها.

9- الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر ومنع اكتشاف الغش والاحتيال.

ويشير مصطلح نطاق التدقيق إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في الظروف التي تؤدى إلى تحقيق هدف التدقيق (جربوع، 2002: 55) وأشارت معايير التدقيق الدولية إلى أن المسئول عن تحديد نطاق التدقيق الداخلي هو حجم وهيكلية الشركة ومتطلبات إدارتها التي يناط بها هذا الأمر ويمكن لها الاستعانة بما قررته المراجع المهنية في هذا الأمر (IFAC, 2001: 213) حيث أشار

الاتحاد الدولي للمحاسبين The International Federation of Accountants (IFAC) إلى نطاق وأهداف التدقيق الداخلي تختلف من شركة لأخرى وذلك اعتماداً على حجم الشركة ومتطلبات إدارتها وأن فعاليات التدقيق الداخلي تشمل واحداً أو أكثر من مما يلي :

- تدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي التي تكون مسئولية وضعهما منوط بالإدارة أما دور المدقق الداخلي فهو مراقبة تطبيق النظام وتزويد الإدارة بالمقترحات اللازمة لتطويره.
- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية.
- مراجعة الجدوى المالية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها.
- مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وكذلك السياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية (IFAC, 2001: 213).

كما يحدد (أحمد، 2007: 235) الأنشطة التي ينطوي عليها التدقيق الداخلي:

1- مراجعة وتقييم ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية.

2- تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.

3- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى الحماية لتلك الأصول بصفة عامة.

4- تحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها من البيانات المستخرجة من سجلات المشروع.

5- تحديد كيفية الأداء في تنفيذ المسئوليات المحددة.

3-1-5: فوائد التدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها

إن وجود إدارة مستقلة تعنى بمهام وظيفة التدقيق يحقق العديد من الفوائد يمكن إيجازها فيما يلي:

1- توفير بيانات ومعلومات دورية يمكن الاعتماد عليها، وتستخدم كأساس لاتخاذ القرارات وخاصة المتعلقة منها بتوظيف الموارد المتاحة فالمعلومات غير الدقيقة أو الناقصة من الممكن أن تسبب عدم كفاية التوظيف للموارد المحدودة والمتاحة لمتخذي القرارات المتعلقة بهذه الموارد(العمرات، 2000: 27).

2- إن التدقيق الداخلي يعطى مؤشراً لمدى تحقيق أهداف المنظمة ومدى الانحراف عن المعايير الموضوعة، مما يساعد الإدارة على تصحيح مسار المنظمة ومساعدتها في تبنى السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات (الصحن وسرايا، 2004: 187).

3- تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي، فمن خلال توفير المدقق الداخلي لتأكيدات بأن القوائم المالية تخلو من الأخطاء سواء كانت مهمة أو غير مهمة نسبياً، أو حتى تخفيض الأخطاء فيها فإنه يعطى صورة أفضل لعملية الفحص التي يقوم بها المدقق الخارجي، مما يترتب عليه تخفيض قيمة أتعاب المدقق الخارجي (السوافيري ومحمد،2002: 48).

4- قدرة التدقيق الداخلي على إحداث التطوير، فمن التعامل مع النشاطات المختلفة في الشركة، الذي يعنى ضرورة تقييم المدقق الداخلي لطبيعة كل نشاط والظروف المحيطة به وارتباطه بالأنشطة الأخرى داخل كل التنظيم (العمرات، 2000: 27)

5- إن وجود التدقيق الداخلي في الشركة يعطى ميزة الاستمرارية لعملية التدقيق، مما يكون له أثر نفسي على سلوك العاملين من حيث درجة الاهتمام بالأعمال المطلوبة منهم، وكذلك إمكانية اكتشاف الأخطاء إن وجدت أولاً بأول (الصحن وسرايا، 2004: 187).

6- وقد أشار (الصحن وسرايا، 2004: 187) إلى الخدمات التي تؤديها وظيفة التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها:

- **خدمات وقائية:** إذ تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية القانونية للأصول والمستندات وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.
- **خدمات تقييميه:** تعمل هذه الوظيفة تعمل على قياس وتقييم فاعلية مدى الالتزام بالسياسات الإدارية.
- **خدمات إنشائية:** إذ تقوم وظيفة التدقيق الداخلي باقتراح التحسينات على الأنظمة المطبقة في الشركة، وأيضاً تطمئن الإدارة على البيانات والمعلومات المطبقة لها.

3-1-6: جودة التدقيق الداخلي

تعرف الجودة على أنها المطابقة مع المتطلبات، وتستند جودة التدقيق الداخلي إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق للوصول إلى الفعالية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر وذلك لحماية أهداف الشركة (القاضي، 2008: 103)

ومن الناحية المهنية فقد عرفت جودة التدقيق على أنها "قدرة التدقيق على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لمعالجتها، أو الحد منها وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة للشركة"، أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت جودة التدقيق بأنها" الالتزام بمعايير التدقيق، وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهمة التدقيق " كما عرفت جودة التدقيق بأنها التأكد على تحقيق الأداء وفق معايير التدقيق والتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة التي تقود إلى تحقيق المهمات المطلوبة من التدقيق(دردس، 2010: 40) .

كما تحدثت معايير التدقيق الداخلي عن محددات جودة التدقيق الداخلي من خلال معايير الخواص، التي تتضمن الصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذين يؤدون أعمال التدقيق الداخلي، ففي المعيار رقم 1100 أشارت إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقلاً وعلى المدققين

الاتصاف بالموضوعية أثناء تأدية عملهم، أيضاً المعيار 1110، أشار إلى أنه على مدير التدقيق أن يتصل بمستوى إداري داخل الشركة يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بالاضطلاع بمسئولياته (القاضي، 2008: 116).

وترى الباحثة أن جودة التدقيق الداخلي تتحدد من خلال موضوعية واستقلال المراجعين الداخليين، العناية المهنية، من خلال كفاء العمل المنجز ومدته، أيضاً يتحدد بكبر حجم المدققين الداخليين.

3-1-7: أنواع التدقيق الداخلي

حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي و هما التدقيق المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي و مراجعة المهام الخاصة (إبراهيم، 1998: 102) وفيما يلي استعراض بشكل من التفصيل لهذه الأنواع:

أولاً: التدقيق الداخلي المالي:

يعبر التدقيق الداخلي المالي عن المدخل التقليدي في التدقيق الداخلي وقد عرفه (العمري، وعبد الغنى، 2006: 346) بأنه "الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عيها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً"

وهذا النوع من التدقيق يشمل على التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف والتدقيق الداخلي المالي بعد الصرف حيث يشير النوع الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، وذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ (إبراهيم، 1998: 102).

أما التدقيق بعد الصرف فينفذ حسب خطة التدقيق باختيار عينات وفحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي وذلك للتأكد الإدارة العليا من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح، ويعتبر التدقيق الداخلي أداة هامة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان على دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المالي لها وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس (إبراهيم، 1998: 102).

ثانياً: التدقيق الداخلي التشغيلي:

يعبر التدقيق الداخلي التشغيلي عن المدخل غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ويطلق عليه البعض أسماءً أخرى مثل المراجعة الإدارية، أو مراجعة الأداء ويسعى هذا النوع من التدقيق إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية الفعالية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة

معدة مقدماً ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة ويعرف هذا النوع من التدقيق بأنه" الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية" (المدلل، 2007: 56).

وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في ايطاليا بأن هذا النوع من المراجعة يستحوذ نحو 34%من الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي في حين استحوذت وظيفة التدقيق المالي على نحو 5% فقط من الموارد (Allegrini and Onza, 2003: 195)، وهذا يشير بوضوح إلى أهمية التدقيق الداخلي التشغيلي في الدول المقدمة الذي يشكل دوراً استشارياً للإدارة العليا حيث يقدم المدققون الداخليون لها التقارير التي تخدم جميع المستويات الإدارية بناءً على نتائج تدقيقهم والتي تمكن الإدارة من (العمري وعبد الغنى، 2005: 348):

1- تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لأهداف الإدارة أو وفقاً لمقياس آخر.
2- الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية.
3- الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية.
4- الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية.
5- إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.

ثالثاً: التدقيق الداخلي لأغراض خاصة:

وهذا النوع من التدقيق يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق من النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي ويشمل هذا النوع من التدقيق وجهة نظر الباحث عمليات التفتيش الفجائية والتي تهدف لاكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع.

3-1-8: صلاحيات التدقيق الداخلي ومسئولياته

يشير (العمرات،2000 :92) إلى أن الإدارة العليا تستطيع أن ترفع من كفاءة التدقيق الداخلي والزيادة من فعاليتها عن طريق عدة مجالات منها:

1- وضع السياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي: فلجنة التدقيق في الغالب هو الذي يحدد الاتجاه العام لدائرة أو قسم التدقيق، وكذلك يرسم لها حدود مسئولياتها ويصادق على خططها وبرامجها، وهذا يعنى

أنه كلما كان مجلس الإدارة مرناً مع هذه الوظيفة ويدرك احتياجها ويترك لها حرية العمل زاد ذلك من كفاءة وحرية العمل، زاد ذلك من كفاءة وفعالية الخدمات التي يؤديها.

2- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تتضمنها توصيات التدقيق الداخلي: إذ إن المتابعة من العناصر المهمة في أي عملية تدقيق فكون إدارة التدقيق الداخلي ليست إدارة تنفيذية، وإنما توصى للإدارة بضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية للانحرافات، لذلك فإن الجهات التنفيذية تقوم بإجراء التصحيح اللازم دون أي تأخير، إذا تسلمت أوامر من الإدارة العليا بذلك، وخاصةً إذا كانت الإدارة العليا تتابع نتائج ذلك التصحيح بنفسها.

3- منح التأييد لبرامج التدقيق الداخلي ودعمها بشكل معلن: فعندما يتضح للعاملين في المنظمة بأن الإدارة العليا تؤيد برامج التدقيق الداخلي وتصادق عليها، فإن المعوقات التي قد يضعها هؤلاء العاملون أمام عمليات التدقيق تقل إلى أدنى حد، مما يعنى رفع مستوى خدمات هذه الوظيفة.

ويشير (دهمش، 2000: 215) أنه ومن أجل الوصول إلى نظام تدقيق داخلي فعال يجب أن تشتمل صلاحيات ومسئوليات المدقق الداخلي على الحد الأدنى للأمور التالية:

1- إعطاء الحق للمدقق الداخلي للحصول على أية معلومات يراها ضرورية لأغراض التدقيق والاطلاع على السجلات المالية والمستندات وسجلات الموجودات والموظفين داخل الشركة

2- تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق الداخلي بتأدية عمليات الرقابة والتدقيق المالي على العمليات المختلفة مدى تمشيها مع القوانين والأنظمة والتعليمات وغيرها من أنواع التدقيق المتعلقة بالعمليات التشغيلية والأداء على سبيل المثال.

3- تحديد أية قيود أو محددات يجب على المدقق الداخلي ملاحظتها عند قيامه بمهمة التدقيق، فعلى سبيل المثال يجب أن لا يعطى المدقق الداخلي مسئوليات تشغيلية أو أية صلاحيات تتعلق بالأنشطة التي يقوم بتدقيقها كما يجب أن لا يعطى أية مهمات لا تقع ضمن حدود قدراته وخبراته ومؤهلاته، أو أن يقوم بوضع أنظمة وإجراءات سوف يقوم هو نفسه في نهاية الأمر بمراجعتها وتدقيقها عند قيامه بمهمة التدقيق.

4- تحديد مبادئ وقواعد التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، والالتزام بها من قبل المدققين الداخليين.

المبحث الثاني

مقومات ودعائم وظيفة التدقيق الداخلي

3-2-1: استقلال وموضوعية المدقق الداخلي

3-2-2: مكانة المدقق الداخلي في الشركة

3-2-3: المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي

3-2-4: دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

3-2-5: معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات

3-2-1: استقلال وموضوعية المدقق الداخلي:

لا تعتبر الخدمات الرقابية والتدقيقية ذات قيمة بعيداً عن مفهومي الموضوعية والاستقلالية إذ يعتبر مفهوم الاستقلال بشكل عام حجر الزاوية في أي عملية تدقيق أو عملية رقابية أو تقييميه، حيث يشير مفهوم الاستقلال إلى البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق أن يكون مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وأن يكون بعيداً عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها وأن يكون بعيداً عن تأثير مصالحه الشخصية في الوحدة، وهذا يعنى شعور الممارسين بأنهم قادرين على اتخاذ قراراتهم بدون ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم (مجاهد، 2004: 217).

أما مفهوم الموضوعية فيتعلق بنوعية التقديرات والقرارات والأحكام وجودتها انطلاقاً من الحالة الذهنية التي يمر بها والتي يشعر من خلالها بتضارب المصالح (Mutchler, 2004: 235) بمعنى أن الموضوعية حسب ما نستنتج من الباحثين هي نتاج الاستقلالية، وقد أشار (Mutchler, 2004: 236) إلى أن غياب الاستقلالية بالنسبة للمدقق الداخلي يفقده القدرة على إضافة أي قيمة للمنشأة وبمعنى آخر تفقد العملية التدقيقية قيمتها.

ووضع (معهد المدققين الداخليين IIA) مفهوماً لاستقلال المدقق الداخلي أشار فيه إلى أن أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تتمتع بالاستقلالية الكاملة وأن المدقق الداخلي يجب أن يكون موضوعياً في أداء مهمة التدقيق، وإذا ما رجعنا مفهوم التدقيق الداخلي من وجهة نظر المعهد نجد أنه أشار إلى أنه نشاط تقييمي محايد.

وقد وضع المعهد تعريفاً للاستقلال بأنه: تحرر المدقق الداخلي من جميع العوامل والشروط التي تهدد موضوعيته أو تبدو كذلك، وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أهمية عدم اشتراك المدقق الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه وكذلك أهمية تمتعه بالمركز التنظيمي المناسب (المجمع العربي للمحاسبين، 2001: 230).

وقد أشارت الدراسة التي قام بها معهد المدققين الداخليين إلى أن خط التقرير الخاص بالمدقق الداخلي يعتبر دعامة رئيسية لاستقلاله حيث أشار البحث الذي أجرته الوحدة البحثية لفرع شيكاغو الأمريكية للمعهد إلى أن خط التقرير الخاص بوظيفة التدقيق الداخلي هو المصدر الأساسي لسلطات واستقلالية هذه الوظيفة (IIA, 2004: 4)

كما أشار تقرير كاد برى إلى أهمية وجود خط اتصال مباشر لرئيس التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق مرجعاً أهمية ذلك لتدعيم استقلال وظيفة التدقيق الداخلي على .(Cadbury, 1992: 39)

ومهما يكن من أمر لا يمكن للمدقق الداخلي الوصول إلى درجة استقلالية المدقق الخارجي (IFAC, 2001: 214) ولكن كلما ازداد الاستقلال النسبي لدى المدقق الداخلي كلما كانت عملية التدقيق أكثر كفاءة وذلك يتم من خلال عدم إشراك المدقق الداخلي في الأنشطة التي يقوم بالتدقيق عليها، وقد حدد (فخرا ومحمود، 1996: 406) أربعة أوجه للاستقلالية تتعلق بالمدقق الداخلي وهى:

الاستقلال المهني: ويمكن تحقيق هذا الشكل من الاستقلالية عبر تشكيل لجنة مستقلة للتدقيق داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للمراجع الداخلي للقيام بالعمل وكذلك قرار تعيينه وقرار نقله وعزله وتحديد راتبه ومكافآته وكذلك تتلقى تقريره.

الاستقلال في أداء عملية التدقيق: ويقصد به عدم تأثر عملية التدقيق بآراء الغير عند تخطيط عملية التدقيق وعند القيام بالفحص وكذلك عند التقرير .

الاستقلال الفني: ويقصد به امتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء العمل المنوط به وهذا يتم تعزيزه من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب وسياسات التعيين والتوظيف.

الاستقلال المالي: ويقصد به عدم تدخل الإدارات التنفيذية في تعيين المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته وأن هذا الشكل يعتبر جزءاً مهماً من موضوع الاستقلال التنظيمي.

3-2-2: مكانة المدقق الداخلي في الشركة:

يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في الشركة على قدرته على تحقيق الاستقلالية والموضوعية في عمله كما أشرنا سابقاً ويختلف الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي في بيئة الرقابة من شركة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى تبعاً للتطور الذي بلغته هذه الشركة أو تلك في متابعتها ومسايرتها لأحدث نظم الرقابة، حيث أنها تخضع إما للإدارة العليا أو لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشير الباحثون في هذا الموضوع إلى أن الوضع الطبيعي والأمثل هو أن تكون تبعية المدقق الداخلي إلى أعلى مستوى إداري بالشركة إن لم يكن لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق (إبراهيم، 1998: 111).

وهذا ما أكدت عليه معايير التدقيق الدولية في سياق تقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي حيث أشارت الفقرة 13 من المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 إلى أن الحالة المثالية هي تبعية وارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري بالشركة (IFAC, 2001: 214) والهدف من ذلك هو أن يتمكن المدقق الداخلي القيام بعمله في جميع دوائر وأقسام الشركة الأخرى كما أن ذلك يشير بدرجة كبيرة إلى درجة الاستقلالية التي يتمتع بها (الهوارى ومحمد، 1987: 4).

وقد استنتجت إحدى الدراسات أنه كلما ارتفعت المكانة التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية كلما تفوق العائد من نشاط التدقيق الداخلي على تكلفة أداء هذا النشاط (بدران، 1994: 31).

وتشير قواعد حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية إلى أهمية تبعية قسم التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق حيث أشارت الفقرة 4/3 من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية إلى أنه يجب أن يكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب، بشرط موافقة لجنة التدقيق، وفى بعض الدول مثل النمسا وألمانيا التي تكون تبعية قسم التدقيق الداخلي إلى الإدارة يتطلب ذلك من مجلس الإدارة أن يحصل على ملخص عن عمل ونتائج وظيفة التدقيق الداخلي وأن يحصل مجلس الإدارة كذلك على الأدلة إلى يطلبها للتأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تحقق هدفها التقييم بطريقة مناسبة (مجاهد، 2004: 221).

3-2-3: المتطلبات المعرفية والحرفية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي:

لا شك أن التطورات التي حدثت على وظيفة التدقيق الداخلي تستوجب تطوراً موازياً في المواصفات والمتطلبات المعرفية والمهنية (مجاهد، 2004: 207)، حيث أنه من الضروري أن يتم الأخذ بالأساليب العلمية في تطوير أداء المدققين الداخليين وتعزيز خبراتهم عبر سياسات مناسبة من التدريب أو حتى إفراد شهادات أكاديمية للمهنة بحيث تتركز الدراسة الأساسية فيها في مجالي الإدارة والمحاسبة (Vinten, 2004: 581) .

ولا بد من الإقرار بأن هذا لا يعد كافياً وأن المطلوب ليس فقط منهاجاً يلبى حاجات المدقق الداخلي بل ويجب أن يلبى أيضاً الحاجات المتزايدة للأطراف المستفيدة وذلك بهدف تضييق فجوة التوقعات (Vinten, 2004: 595) وينبغي الإشارة هنا إلى أهمية التدريب وصقل الخبرات الخاصة بالمدقق الداخلي خصوصاً بعد تطور دوره ليتعدى المجالات المالية والمحاسبية إلى المجالات التشغيلية والقيام بدوره الاستشاري.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع بالدراسة والتحليل حيث اعتبرت دراسة (Arena, et al 2006: 289) التدريب والتطور المهني شرطاً لنجاح المهنة في مواجهة الأعباء المتزايدة التي أصبحت تتحملها وفقاً للتطورات الحديثة في بيئة الأعمال.

وقد أشار (Ruud,2004: 74) إلى أن الفهم المعمق لأهداف وطبيعة عمل الشركة يعتبر من الضروريات وشروط نجاح وظيفة التدقيق الداخلي في الوصول إلى الأهداف وانجازها وفق الخطة

المعتمدة سلفاً حيث يشير المعيار رقم 2010 من معايير التدقيق الداخلي إلى أن مدير قسم التدقيق الداخلي عليه وضع خطة للتدقيق مبنية على تقديراته بشأن أولويات المخاطر التي تتعرض لها الشركة وذلك بالاتساق مع أهداف الشركة (IIA, 2004:15).

ولا شك أن المدقق الداخلي يحتاج إلى تنمية مهاراته في جوانب أخرى غير الجوانب المعرفية والعلمية وهى الجانب النفسي والسلوكي حيث أن المدقق الداخلي غالباً ما يصطدم بعوائق واتجاهات مضادة لعمله من قبل أفراد داخل المنظمة يرون فيه سبباً لمشاكل لهم ولا يرون فيه سبباً لحل المشاكل التي قد تواجههم وهذا يصعب مهمته الفنية ويحتاج منه مهارات خاصة بالتواصل والقدرة على الإقناع والعمل بروح الفريق وامتلاك القدرات الحوارية.

وقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع أربعة قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزيئات وهى كالتالي: (IIA, 2004: 4).

1- **النزاهة (Integrity):** حيث أنه يجب على المدققين الداخليين أن يتحلوا بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية:

- الأمانة والموضوعية والاجتهاد حيث يجب على المدققين الداخليين أن يتسموا بالأمانة والموضوعية والحرص في أداء واجباتهم ومسئولياتهم.
- الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسئ للمهنة.
- عدم ممارسة أو التغاضي عن أفعال يسئ للمهنة أو المنظمة التي يعمل بها.
- احترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية للمنظمة التي يعمل بها.

2- الموضوعية (Objectivity): يجب على المدققين الداخلين بداء على درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وإيصال المعلومات والتقارير حول عملهم وأن لا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني وذلك يقتضى من المدققين الداخليين:-

- عدم المشاركة في أي نشاط أو علاقة من شأنها أن تضعف أو من المفترض أن تضعف موضوعيتهم وقدرتهم على إصدار الأحكام البعيدة عن التحيز، وهذا يشمل العلاقات التي ينشأ عنها تضارب في المصالح مع المنظمة التي يعمل بها.
- عدم قبول أي شيء من أي طرف ذو علاقة من شأنها أن تؤثر على الحكم المهني للمدقق الداخلي.
- ضرورة ذكر جميع الحقائق المادية التي يتوصل إليها وعدم ذكرها تؤثر على قيمة التقرير الصادر حول الأنشطة محل التدقيق.

3- السرية (Confidentiality): حيث أنه يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنظمة التي يعملون بها وأن الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية لا يتم إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو واجب تفتضيه الأعراف المهنية وهذا يقتضى منه.

- الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأدية واجبه.
- لن يستخدم هذه المعلومات في سبيل الحصول على أية مكاسب شخصية أو أي استخدام مخالف للقانون أو مخالف للأهداف المشروعة للمنظمة وإطارها الأخلاقي.

4- الكفاءة (Competency): حيث أنه يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات وهذا يتطلب منهم:-

- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها.
- أن يؤدى المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية للممارسة المهنية.
- تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم.
- وقد أشار (الكاشف، 2004: 41) إلى أهمية تعزيز المدققين الداخليين لمهارات فئ أربعة مجالات رئيسية على الأقل وهذا يساعد من وجهة نظره في زيادة مساهمة المدققين الداخليين في خلق القيمة وهذه المجالات هي:
- ضرورة تعزيز معرفتهم في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات.
- ضرورة تعزيز معرفتهم بمعايير الجودة.
- إدراك الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال مثل إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي فضلاً عن المداخل الحديثة مثل التكلفة وفقاً للنشاط والتكلفة المستهدفة.
- ضرورة تقوية مهاراتهم في مجال إدارة التغيير والمرونة والاستماع والتفاوض وفهم الشخصيات.

هذا ويقوم معهد المدققين الداخليين بعقد امتحانات للحصول على مؤهل دولي في مجال التدقيق الداخلي ((Certified Internal Auditor (CIA) وذلك في شهري مايو ونوفمبر من كل عام ويعتبر هذا هو امتحان الوحيد في هذا المجال على مستوى العالم ويتقدم الطالب للامتحان في المواد المنهجية التالية:

1- دور نشاط التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر ونظم الرقابة
2- إجراء الارتباط بالتدقيق الداخلي.
3- تحليل عمل التدقيق الداخلي ونظم المعلومات.
4- مهارات إدارة الأعمال.

وقد أوضح (Prawitt, 2004: 192) المهارات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث قسمها إلى نوعين من المهارات وهما مهارات إدراكية وتشمل المهارات التحليلية والقدرات الإبداعية

والتطويرية والنوع الثاني هو المهارات السلوكية وتشمل المهارات الشخصية من تحمل ضغط العمل والإجهاد وضغط الوقت والصراعات مهارات التواصل الإنساني مثل إمكانية العمل كفريق والمهارات التنظيمية مثل فهم المؤسسة وشبكات الاتصال الرسمية.

كما أشار (Ramamoorti, 2004: 39) إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يمتلك مهارات التفكير المعمق والتحليل الدقيق وأن يمتلك فهماً كاملاً للمنظمة التي يقوم بالتدقيق فيها، وأن يمتلك المعرفة بالمفاهيم الجديدة والتقنيات الحديثة في مجال الرقابة الداخلية كما يجب عليه أن يمتلك وعياً كاملاً ودقيقاً بالأخطار والفرص المحيطة بالمنظمة، والمعرفة بالعلوم الإحصائية.

3-2-4: دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي:

هناك دور هام لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي, حيث أنها تساعد في تحسين وتطوير الأجزاء الأربعة الخاصة بجودة التدقيق الداخلي التي حددها معهد المدققين الداخليين فحوكمة الشركات تؤثر بشكل فعال في زيادة التزام المدققين الداخليين بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، كما تلعب دوراً هاماً في التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي والالتزام بها عند تنفيذ الأنشطة كما أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدى إلى تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين، حيث يعمل على زيادة اهتمام الإدارة العليا بإعداد وتدريب موظفي مكتب التدقيق الداخلي في الشركات، علاوة على اهتمامه بصلاحياتهم واستقلاليتهم، كما أنها تؤثر بشكل مهم في تحسين ممارسات وأساليب التدقيق الداخلي التي يطبقها المدققين الداخليين مما يدفعهم للمحافظة على تطوير ممارساتهم وأساليب عملهم ، وذلك نظراً لاهتمام حوكمة الشركات بإدارات التدقيق الداخلي واستقلاليتهم، إضافة إلى الاهتمام بصلاحيتهم ومنحهم القدرة الازمة للوصول إلى المعلومة التي يحتاجونها في عملهم.(السامرائي، 2013: 302).

3-2-5: معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات:

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية ومن خلال أشخاص مختلفين، وكل تلك الفروقات والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة, لذا فمن الضروري إخضاع عملية التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير، ويتم تسهيل تحقيق هذا الأمر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المدققين الداخليين " IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية إذ أُصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين كما يأتي: (خليل، 2005: 244).

- **معايير الصفات " Trail Standards" ":**

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسة صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يأتي:

- معيار رقم 1000 الغرض من المسئوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.
- معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في إبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.
- معيار رقم 1200 البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
- معيار رقم 1300 جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم والتحسين.

معايير الأداء "Performance Standards":

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسة صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياد أداء تلك الأنشطة وهي:

- معيار رقم 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسئولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة.
- معيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.
- معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل.
- معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.
- معيار رقم 2400 توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطرقة المناسبين.
- معيار رقم 2500 متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصاً على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسئولية الحفاظ علية ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.

- معيار رقم 2600 قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:

أ- التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيأة وقادرة على الإفصاح عن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها ومدى مطابقتها للأهداف المحددة والمتفق عليها.

ب-مراقبة عملية انجاز الأهداف من خلال:

- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسئوليات التي كلف العاملون القيام به.
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة وتطويرها.
- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.
- التحقق من المساءلة إذ أن الأفعال والقرارات واتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي.
- التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها وتقويمها أثناء التدقيق .

ففي ظل الرغبة في إصلاح أوضاع الشركات ووضع مصلحتها في المقام الأول، ولتعديل تصرفات الإدارة بما يحقق التوازن بين المصالح المختلفة في الشركة، يعتقد البعض بأن التدقيق الداخلي جزءاً من الحل، بحيث يجب أن ينظر إلى وظيفة التدقيق الداخلي على أنها الأكثر تأهيلاً للمساعدة في تحسين التحكم المؤسسي فضلاً عن تدعيم عملية الرقابة الأساسية، أي الرقابة على أدوات الرقابة وتقييم الفعالية التشغيلية الخاصة بالاستراتيجيات والمبادرات الإدارية، وحتى يتمكن المدققون الداخليون من الاستفادة من هذا النمو المتعاظم في الطلب على خدماتهم فبعضهم بحاجة إلى رفع مكانتهم التنظيمية وإلزام المدققين الداخليين بالإطار الجديد لممارسة المهنة كشركاء للإدارة في التحكم المؤسسي, باعتبار التدقيق الداخلي أحد عناصر التحكم المؤسسي، من خلال دوره في: (www.jps-dir.com)

1- طمأنة الإدارة على تطبيق سياساتها في جميع أقسام المنشأة ، ومدى نجاح هذا التطبيق.

2- ضمان صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة.

3- حماية أموال المنشأة وحماية خطط الإدارة ضد الانحراف.

4- إيجاد معايير تستخدم في الحكم على الممارسة العملية للتدقيق الداخلي مبنية على مجموعة من الأهداف والمبادئ.

5- تقويم الجوانب الرقابية في التنظيم بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها.

6- استقلال التدقيق الداخلي استقلالاً تاماً عن باقي الإدارات وعدم تبعيته لأي منها.

7- تبعيتها للإدارة العليا لضمان تطبيق توصياتها بسرعة.

8- أن تتم ممارستها لمهامها بناء على سلطات صريحة مدونة في ميثاق تأسيسها، وأن تكون بقية الإدارات على علم بحقوقها وسلطاتها وصلاحيتها.

9- تحديد علاقة إدارة الشركة بملاكها وأصحاب المصالح فيها ضمن نصوص (مواد) القوانين والقواعد والمعايير، وبما يضمن:

- أن لا تسئ الإدارة استغلال أموال الملاك.
- ضمان سعى الإدارة والمستثمرين إلى تعزيز ربحية الشركة وقيم الأسهم في الأجل الطويل.
- توفير بيئة رقابية فعالة، وإعداد نظام تدقيق داخلي فعال، مع تشكيل لجنة تدقيق .
- تمكين المساهمين من رقابة الإدارة بشكل فعال، وتأكدهم أن الإدارة لا تسئ استخدام أموالهم.
- تفهم المدققين الداخليين لمبادئ الحوكمة ودورهم الأساسي حيال ضمان الالتزام بها وذلك بتأهيلهم علمياً وعملياً.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

4-1: المقدمة.

4-2:منهجية الدراسة.

4-3: مجتمع الدراسة.

4-4:خطوات بناء الاستبانة.

4-5: أداة الدراسة.

4-6:صدق الاستبانة.

4-7:ثبات الاستبانة.

4-8:الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

4-1: المقدمة

يعتبر منهج الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً لإجراءات تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4-2: منهج الدارسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

- **المصادر الثانوية:** حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث فقد تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

4-3: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تم درستها, وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من **الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين** والبالغ عددهم

(49) شركة تم الحصول علي قائمة بها من خلال بورصة فلسطين ملحق رقم (3)، وتم استخدام أسلوب العينة لوحدات التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

حيث تم توزيع الاستبانة على وحدات التدقيق الداخلي في هذه الشركات والبالغ عددها(46) وحدة حيث خصصت استبانة واحدة لكل وحدة يتم تعبئتها من قبل المسئول عن الوحدة، وتم استرجاع 34 استبانة من عينة الدراسة أي بنسبة إرجاع (74%) وتعتبر هذه النسبة جيدة حيث رفضت تسعة شركات تعبئة الاستبانة، وتم فقد الاتصال بثلاث شركات، وبعد تفحص الاستبيانات لم تستبعد أي منها نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 34 استبانة.

4-4: خطوات بناء الاستبانة

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة لمعرفة "**دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي**" وقد تم اتباع الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

- الإطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة, والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- تم استشارة عدداً من أساتذة الجامعة الاسلامية والمشرفين والمحاسبيين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- عرض الاستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات.
- تم تصميم الاستبانه في صورتها الأولية وقد تكونت من ستة محاور 37 فقرة بالإضافة لمحور البيانات الأساسية (الأولية).
- تم عرض الاستبانة على(5) من المحكمين ذوي الخبرة في المجالات الأكاديمية والمهنية والإحصائية في الجامعة الاسلامية. والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل, لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (37) فقرة، ملحق (1).

4-5: أداة الدراسة

تم إعداد استبانة حول "**دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**".

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة كمدقق، دورات في مجال العمل الحالي وعدد الدورات).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 37 فقرة، موزعة على المحاور التالية:

أولاً : تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، ويتكون من (8) فقرة.

ثانياً: تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، ويتكون من (5) فقرات.

ثالثاً: تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ويتكون من (7) فقرات.

رابعاً: تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ويتكون من (5) فقرة.

خامساً: تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ويتكون من (6) فقرات.

سادساً: تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ويتكون من (6) فقرات.

وتم استخدام التدرج (1-5) مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم (1):

جدول (1): درجات المقياس (1-5)

الاستجابة					
الدرجة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً

4-6: صدق الاستبيان

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

4-6-1: صدق أداة الدراسة "الصدق الظاهري":

عرضت الباحثة الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) متخصصين في المجالات الأكاديمية والمحاسبية والمهنية والإحصائية وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (1).

2-6-4: صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليها هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

- نتائج الاتساق الداخلي :

توضح الجداول التالية معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه وكانت قيم الارتباط جميعها قوية في جميع المحاور.

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: "تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي".**

يبين جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 2: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة.	0.667	0.002
2-	عملية الإفصاح عن المخاطر المتوقعة تتم بموضوعية وشفافية.	0.721	0.001
3-	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب دون تأخير.	0.654	0.000
4-	تفصح الشركة عن خططها المالية المستقبلية.	0.801	0.000
5-	يتم عرض البيانات المالية بطريقة تُسهل من عملية التحليل المالي.	0.800	0.000
6-	تراعي الشركة الإفصاح الكافي والعادل للبيانات المالية اللازمة للمستثمرين.	0.635	0.021
7-	مدى الاستقلال المتوفر للمدقق الداخلي يمكنه من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل في المجال المالي والتشغيلي بالشركة.	0.741	0.000
8-	تكون الخطط المتعلقة بالتوظيف والتعيين والتطوير للموارد البشرية معلنة للجميع.	0.589	0.023

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05=.α

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:" تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي "**

يبين جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
-1	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشأ بموجب القانون.	0.812	0.002
-2	يوفر قسم التدقيق الداخلي آليات واضحة تضمن حق جميع الأطراف في الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب.	0.854	0.001
-3	لدى قسم التدقيق الداخلي في الشركة ضمانات تحمي حقوق الموظفين عند حدوث خلاف مع الإدارة.	0.784	0.000
-4	تتحمل الإدارة التنفيذية المسئولية الكاملة عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي يلحق بالمجتمع(المسئولية الاجتماعية)	0.689	0.000
-5	يبلغ الموظفون وجهات نظرهم للإدارة العليا وفقاً لآليات واضحة.	0.761	0.002

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: "تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"**

يبين جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	يُراعى أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.	0.741	0.000
2-	يتكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الإدارة غير التنفيذية للشركة.	0.754	0.001
3-	تتوفر المؤهلات العلمية والعملية لدى أعضاء مجلس الإدارة.	0.801	0.000
4-	يتم الالتزام بالواجبات تجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم.	0.811	0.000
5-	يتم الالتزام بالمسئوليات تجاه حملة الأسهم وتحقيق العوائد المناسبة لهم.	0.689	0.002
6-	يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم.	0.755	0.001
7-	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل من مجلس الإدارة.	0.789	0.000

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: "تطبيق مبدأ تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"**

يبين جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
-1	تُوجد آليات تؤكد على حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك المستثمرين الكبار.	0.841	0.000
-2	يُحظر تداول الأسهم للمطلعين على المعلومات الداخلية للشركة.	0.811	0.000

-3	اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح المساهمين يتم بعد استشارتهم من قبل إدارة الشركة.	0.742	0.000
-4	الإدارة التنفيذية ملزمة بالإفصاح عن أي مصالح تعود عليهم من الشركة.	0.689	0.000
-5	للمساهمين جميعاً الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.	0.821	0.000

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: "تطبيق مبدأ تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"**

يبين جدول رقم (6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	يوجد لدى الشركة آليات مناسبة تمكن المساهمين من الحصول على المعلومات الخاصة باستثماراتهم في الوقت المناسب.	0.814	0.000
2-	توجد آليات واضحة تضمن للمساهم تفويض من ينوب عنه بالتصويت في اجتماع الهيئة العامة.	0.769	0.000
3-	يتوافر لدى الشركة آليات تؤكد على أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يتم وفقً للقوانين المعمول بها.	0.831	0.000
4-	هناك آليات مكتوبة تنص على حق المساهمين في إضافة أو اقتراح بنود إضافية لمناقشتها في اجتماع الهيئة العامة.	0.821	0.000
5-	يتأكد قسم التدقيق الداخلي من ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية.	0.782	0.000
6-	يحق للمساهمين المشاركة وإعلامهم عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية(مثل: التعديلات في النظام الأساسي).	0.689	0.000

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس: "تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"**

يبين جدول رقم (7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	تُطبق الشركات القوانين والأنظمة ذات العلاقة عند ممارسة أعمالها.	0.782	0.000
2-	توجد قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم (مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة).	0.689	0.000
3-	يرتبط المدقق الداخلي بمجلس الإدارة مباشرة.	0.852	0.000
4-	يوجد دليل إجراءات مكتوب لعمل المدقق الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة.	0.789	0.000
5-	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة.	0.777	0.000
6-	حفظ الوثائق والمستندات يتم وفقاً لنظام داخلي لدى الشركة.	0.689	0.000

ثانياً: الصدق البنائي: Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول رقم (8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (8)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	0.822	*0.000
2-	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	0.896	*0.000
3-	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	0.849	*0.000
4-	تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	0.885	*0.000
5-	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	0.829	*0.000
6	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	0.946	0.000*

4-7: ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

- **معامل ألفا كرونباخ Alpha Coefficient Cronbach's:**

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (9).

جدول رقم (9)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
-1	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	8	0.846
-2	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	5	0.768
-3	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	7	0.747
-4	تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	5	0.804
-5	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	6	0.817
-6	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.	6	0.788
	اجمالى الفقرات	**37**	**0.74**

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.747,0.846) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.74).

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع. وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4-8: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

- **اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:**

تم استخدام (اختبار كولمجوروف – سمرنوف Smirnov Test-Kolmogorov (K-S

لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (10).

جدول رقم (10)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	اختبار كولمجوروف – سمرنوف	القيمة الاحتمالية (Sig.)
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.942	0.070
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.952	0.144
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.937	0.065
تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.904	0.062
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.903	0.54
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.956	0.184
اجمالي دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	0.964	0.393

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وحيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's), لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- استخدام اختبار (كولمجوروف – سمرنوف K-S): Kolmogorov-Smirnov Test يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- معامل ارتباط بيرسون: (Coefficient Correlation Pearson) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبارT في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الحياد وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الخامس

تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

5-1: المقدمة

5-2: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

5-3: الوزن النسبي لفقرات المجالات

5-4: اختبار الفرضيات

5-1: المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة كمدقق، دورات في مجال العمل الحالي وعدد الدورات). لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5-2: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية.

5-2-1: الفئة العمرية

من خلال جدول (11) يتضح أن توزيع الأعمار كان كالتالي 44.1% الفئة العمرية 30-40 سنة، 38.3% الفئة العمرية أكثر من 40 سنة و17.6% الفئة العمرية أقل من 30 سنة.

جدول (11): العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	6	17.6
من30-40 سنة	15	44.1
أكثر من 40 سنة	13	38.3
المجموع	**34**	**100.0**

5-2-2: الجنس

من خلال جدول (12) يتضح أن 76.5% هم من الذكور بينما 23.5% هن من الإناث، ويتضح أن الفرق في النسبة يرجع إلى سياسة التوظيف التي تتبعها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (12): الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	26	76.5
أنثى	8	23.5
المجموع	**34**	**100.0**

5-2-3: المؤهل العلمي

من خلال جدول (13) يتضح أن الغالبية مؤهلهم العلمي بكالوريوس ونسبتهم 61.8%، دبلوم 26.5% وماجستير يمثل 11.8%، مما يشير أن المستجيبين لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبانة، وهذا يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول إلى نتائج مرضية في إدراك أثر الحوكمة على تحسين جودة التدقيق الداخلي.

جدول (13): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	9	26.5
بكالوريوس	21	61.8
ماجستير	4	11.8
المجموع	**34**	**100.0**

5-2-4: التخصص العلمي

من خلال جدول(14) يتضح توزيع التخصص العلمي 64.7% محاسبة، 26.5% إدارة أعمال، 5.9% علوم مالية ومصرفية و2.9% أخرى، وهذا يزيد من قدرة المستجيبين للإجابة على الاستبانة، لما لهم من اطلاع ودراية عن دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات.

جدول (14): التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	22	64.7
إدارة الأعمال	9	26.5
علوم مالية ومصرفية	2	5.9
أخرى	1	2.9
المجموع	**34**	**100.0**

5-2-5: المسمى الوظيفي

من خلال جدول (15) يتضح توزيع العينة على متغير المسمى الوظيفي أن 35.3% مسماهم الوظيفي مدقق داخلي، 26.5% مسماهم الوظيفي رئيس قسم تدقيق الداخلي، 17.6% مسماهم الوظيفي مدير التدقيق الداخلي و20.6% أخرى (محاسب)، وهذا يدل على أن وحدة التدقيق الداخلي في أغلبية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين هي من قامت بالإجابة على أسئلة الاستبانة، مما يعنى على إمكانية الاعتماد على إجابات العينة.

جدول (15): المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدقق داخلي	12	35.3
رئيس قسم تدقيق الداخلي	9	26.5
مدير التدقيق الداخلي	6	17.6
أخرى	7	20.6
المجموع	**34**	**100.0**

6-2-5: سنوات الخبرة كمدقق

يتضح من جدول (16) توزيع سنوات الخبرة كمدقق داخلي على العينة كتالي: 38.2% من عينة الدراسة أكثر من 15 سنة خبرة و17.6% من أفراد العينة من 11-15 سنة خبرة، أي أن 55.8% من عينة الدراسة يمتلكون الخبرة الواسعة في مجال عملهم، وبتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية في مجال دور الحوكمة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات، في حين أن 20.6% من عينة الدراسة لديهم خبرة متوسطة من 6-10 سنوات، و23.5% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي أقل من 5 سنوات.

جدول (16): سنوات الخبرة كمدقق داخلي

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من5 سنوات	8	23.5
من 6–10 سنوات	7	20.6
من 11–15 سنة	6	17.6
أكثر من 15 سنة	13	38.2
المجموع	**34**	**100.0**

7-2-5: الالتحاق بدورات في مجال العمل .

يتضح من جدول (17) أن 73.5% من عينة الدراسة التحقوا بدورات في مجال عملهم الحالي وهذا يدل على مدي الاهتمام بالمدققين الداخليين في أغلبية الشركات المدرجة في السوق المالي، بينما 26.5% من المدققين الداخليين لم يلتحقوا بدورات في مجال عملهم الحالي.

جدول (17): هل التحقت بدورات في مجال عملك الحالي

التحقت بدورات	التكرار	النسبة
نعم	25	73.5
لا	9	26.5
المجموع	**34**	**100.0**

5-2-8: مجال الدورات

يتضح من جدول (18) أن مجال الدورات لأفراد العينة هي 44.1% محاسبة، 17.6% في مجال التدقيق، وهذا يدل علي أن61.7% من الدورات التي التحق بها أفراد العينة في مجال العمل الحالي كمدقق داخلي، وبتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية في مجال دور الحوكمة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات، بينما 8.8% من الدورات كانت في مجال الحاسوب وهى خبرات إضافية للمدقق الداخلي في حين بلغت المجالات الأخرى للدورات التي التحق بها المدقق الداخلي 2.9%.

جدول (18): مجال الدورات

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
محاسبة	15	44.1
تدقيق	6	17.6
حاسوب	3	8.8
اخرى	1	2.9
المجموع	**25**	**100.0**

5-2-9: الدورات التدريبية

يتضح من الجدول رقم (19) أن متوسط عدد الدورات لكل موظف في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(4.1) دورة لكل موظف، وهذا يدل على اهتمام الشركات بإعداد وتدريب موظفي التدقيق الداخلي بشكل محدود.

جدول (19): الدورات التدريبية

	التكرار	النسبة
لا يوجد	12	35.3
دورة واحدة	3	8.8
دورتين	5	14.7
3-5 دورة	9	26.5
أكثر من 5 دورات	5	14.7
المجموع	34	100.0
متوسط الدورات	4.1 دورة لكل موظف	

5-3: الوزن النسبي لفقرات المجالات

- **تحليل فقرات الاستبانة:**

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T لعينة واحدة) لمعرفة ما إذا كانت متوسطات درجات الاستجابة، وتكون الفقرة ايجابية (بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواه) إذا القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى (أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%) وتكون آراء العينة متوسطة إذا كان القيمة الاحتمالية لها أكبر من 0.05 وهذا يطبق على جميع فقرات الاستبانة.

- **تحليل جميع فقرات الاستبيان:**

تم استخدام اختبار T لمعرفة متوسطات الاستجابة لجميع الفقرات، النتائج موضحة في الجداول التالية:

- **الفرضية الأولى: إن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.**

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد أسئلة من (1-8) ، وذلك ضمن المحور الأول، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي :

1. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي "89.4%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسطة "60%" والقيمة الاحتمالية تساوى "0.000" وهى أقل من 0.05 مما دل على أن "الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تفصح عن المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وهذا بدوره يؤدى إلى تحسين وظيفة التدقيق الداخلي بشكل كبير.
2. في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبة "87.65%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسطة "60%" والقيمة الاحتمالية تساوى "0.000" وهى أقل من 0.05 مما دل على أن " يتوفر استقلال للمدقق الداخلي يمكنه من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل في المجال المالي والتشغيلي بالشركة".
3. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبة "75.29%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسطة "60%" والقيمة الاحتمالية تساوى "0.000" وهى أقل من 0.05 مما دل على أن "الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تفصح الشركة عن خططها المالية المستقبلية بشكل كبير".
4. في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبة "71.18%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسطة "60%" والقيمة الاحتمالية تساوى "0.000" وهى أقل من 0.05 مما دل على أن "الخطط المتعلقة بالتوظيف

والتعيين والتطوير للموارد البشرية معلنة للجميع بشكل ضعيف في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول(تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات) تساوي 4.12 والوزن النسبي يساوي 82.5 وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه يوجد أثر إيجابي تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.بدرجة عالية، وبالتالي قبول الفرضية الأولى وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (المناصيير،2013)، و دراسة (نسمان، 2009).

جدول (20)

تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"

م	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
-1	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة.	4.47	51.45	89.41	1	.000
-2	عملية الإفصاح عن المخاطر المتوقعة تتم بموضوعية وشفافية.	4.35	46.66	87.06	3	.000
-3	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب دون تأخير.	4.15	26.13	82.94	5	.000
-4	تفصح الشركة عن خططها المالية المستقبلية.	3.76	31.41	75.29	7	.000
-5	يتم عرض البيانات المالية بطريقة تُسهل من عملية التحليل المالي.	4.12	40.62	82.35	6	.000
-6	تراعي الشركة الإفصاح الكافي والعادل للبيانات المالية اللازمة للمستثمرين.	4.21	38.26	84.12	4	.000
-7	مدى الاستقلال المتوفر للمدقق الداخلي يمكنه من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل في المجال المالي والتشغيلي بالشركة.	4.38	32.80	87.65	2	.000
-8	تكون الخطط المتعلقة بالتوظيف والتعيين والتطوير للموارد البشرية معلنة للجميع.	3.56	19.76	71.18	8	.000
	إجمالي المجال	**4.12**	**45.91**	**82.5**		**0.00**

الفرضية الثانية: "إن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" :

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد أسئلة من (1-5) ، وذلك ضمن المحور الثاني، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي :

1. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي "87.65%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوى "0.000" وهى أقل من 0.05 مما دل على أن "يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشأ بموجب القانون في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل كبير" وهذا يتفق مع دراسة (Cohen, el; 2002).
2. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبة "77.06%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوى "0.000" وهى أقل من 0.05 مما دل على أن " تتحمل الإدارة التنفيذية المسئولية الكاملة عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي يلحق بالمجتمع في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية" وهذا يتفق مع دراسة (الشواورة، 2009).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات) تساوي 4.1 والوزن النسبي يساوي 81.8 وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه يوجد أثر إيجابي تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.بدرجة عالية، وبالتالي قبول الفرضية الثانية وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Cohen, el; 2002)، و دراسة (الشواورة، 2009).

جدول (21)

تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق" الداخلي

م	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
-1	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشأ بموجب القانون.	4.38	42.32	87.65	1	.000
-2	يوفر قسم التدقيق الداخلي آليات واضحة	4.15	29.44	82.94	2	.000

	تضمن حق جميع الأطراف في الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب.					
-3	لدى قسم التدقيق الداخلي في الشركة ضمانات تحمي حقوق الموظفين عند حدوث خلاف مع الإدارة.	4.12	29.73	82.35	3	.000
-4	تتحمل الإدارة التنفيذية المسئولية الكاملة عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي يلحق بالمجتمع(المسئولية الاجتماعية).	3.85	36.85	77.06	5	.000
-5	يبلغ الموظفون وجهات نظرهم للإدارة العليا وفقاً لآليات واضحة.	3.97	34.37	79.41	4	.000
إجمالي المجال		**4.1**	**41.85**	**81.8**		**.000**

- **الفرضية الثالثة: إن تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.**

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة من(1-7)، وذلك ضمن المحور الثالث، تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد العينة في فقرات المحور الثالث (تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي "91.18%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن "شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين تراعى أن يكون أعضاء مجلس الإدارة لها من ذوي السيرة والسمعة الحسنة بشكل كبير".

3- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي "78.24%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن "يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق إستراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل كبير".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) تساوي 4.26 والوزن النسبي يساوي 85.3 وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما

يدل على أنه يوجد أثر إيجابي لتطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بدرجة عالية، وبالتالي قبول الفرضية الثالثة وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (جودة، 2008)، ودراسة (خلف، 2012).

جدول (22)

تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"

م	تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1-	يُراعى أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.	4.56	47.39	91.18	1	.000
2-	يتكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الإدارة غير التنفيذية للشركة.	4.44	42.28	88.82	2	.000
3-	تتوفر المؤهلات العلمية والعملية لدى أعضاء مجلس الإدارة.	4.41	30.02	88.24	3	.000
4-	يتم الالتزام بالواجبات تجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم.	4.18	33.99	83.53	5	.000
5-	يتم الالتزام بالمسئوليات تجاه حملة الأسهم وتحقيق العوائد المناسبة لهم.	4.24	37.76	84.71	4	.000
6-	يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق إستراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم.	3.91	39.99	78.24	7	.000
7-	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي بشك واضح ومفصل من مجلس الإدارة.	4.12	37.50	82.35	6	.000
	إجمالي المجال	**4.26**	**50.11**	**85.3**		**0.00**

- **الفرضية الرابعة: إن تطبيق مبدأ تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.**

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة من(1-5)، وذلك ضمن المحور الرابع، تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين آراء أفراد العينة في فقرات المحور الرابع

(تطبيق مبدأ تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي "85.88%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن "للمساهمين جميعاً الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين".

2- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي "71.52%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل علي أن "تُوجد آليات تؤكد على حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك المستثمرين الكبار في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) تساوي 4.3 والوزن النسبي يساوي 80.6 وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه يوجد أثر إيجابي لتطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.بدرجة عالية، وبالتالي قبول الفرضية الرابعة وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Al Manaseer, et .l; 2012)، ودراسة (غلاب، 2011).

جدول (23)

تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"

م	تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1-	تُوجد آليات تؤكد على حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك المستثمرين الكبار.	3.58	23.69	71.52	5	.000
2-	يُحظر تداول الأسهم للمطلعين على المعلومات الداخلية للشركة.	3.85	25.18	77.06	4	.000
3-	اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح المساهمين يتم بعد استشارتهم من قبل إدارة الشركة.	4.26	40.22	85.29	3	.000
4-	الإدارة التنفيذية ملزمة بالإفصاح عن أي مصالح تعود عليهم من الشركة.	4.26	40.22	85.29	2	.000

5-	للمساهمين جميعاً الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.	4.29	29.95	85.88	1	.000
	إجمالي المجال	**4.03**	**43.90**	**80.6**		**0.00**

الفرضية الخامسة: إن تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة من (1-6)، وذلك ضمن المحور الخامس، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين آراء أفراد العينة في فقرات المحور الخامس (تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي "86.47%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن "يتوافر لدى الشركة آليات تؤكد على أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يتم وفقً للقوانين المعمول بها في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل كبير" وهذا يتفق مع دراسة (المناصير، 2013).

2- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي "81.76%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن "هناك آليات مكتوبة تنص على حق المساهمين في إضافة أو اقتراح بنود إضافية لمناقشتها في اجتماع الهيئة العامة في بورصة فلسطين بشكل جيد" وهذا يتفق مع دراسة (أبو ريدة، 2014).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) تساوي 4.20 والوزن النسبي يساوي 84.6 وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه يوجد أثر إيجابي تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.بدرجة عالية، وبالتالي قبول الفرضية الخامسة وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (المناصير، 2013)، ودراسة (أبو ريدة، 2014).

جدول (24)

تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"

م	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
-1	يوجد لدى الشركة آليات مناسبة تمكن المساهمين من الحصول على المعلومات الخاصة باستثماراتهم في الوقت المناسب.	4.21	35.72	84.12	3	.000
-2	توجد آليات واضحة تضمن للمساهم تفويض من ينوب عنه بالتصويت في اجتماع الهيئة العامة.	4.24	37.76	84.71	2	.000
-3	يتوافر لدى الشركة آليات تؤكد على أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يتم وفقً للقوانين المعمول بها.	4.32	42.82	86.47	1	.000
-4	هناك آليات مكتوبة تنص على حق المساهمين في إضافة أو اقتراح بنود إضافية لمناقشتها في اجتماع الهيئة العامة.	4.09	28.72	81.76	6	.000
-5	يتأكد قسم التدقيق الداخلي من ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية.	4.15	30.86	82.94	5	.000
-6	يحق للمساهمين المشاركة وإعلامهم عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية(مثل: التعديلات في النظام الأساسي).	4.21	33.62	84.12	4	.000
	إجمالي المجال	**4.20**	**42.45**	**84.00**		**0.00**

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية السادسة: إن تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يؤثر بدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.**

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة من(1−6)، وذلك ضمن المحور السادس، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين آراء أفراد العينة في فقرات المحور السادس (تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي "87.65%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "توجد قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم (مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة) في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل كبير" وهذا يتفق مع دراسة.

2- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي "82.94%" وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن "يرتبط المدقق الداخلي بمجلس الإدارة مباشرة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل جيد".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي) تساوي 4.24 والوزن النسبي يساوي 84.8 وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه يوجد أثر إيجابي لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.بدرجة عالية، وبالتالي قبول الفرضية السادسة وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (نسمان، 2009)، ودراسة (جودة، 2008).

جدول (25)

تحليل فقرات المحور "تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي"

م	تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
-1	تُطبق الشركات القوانين والأنظمة ذات العلاقة عند ممارسة أعمالها.	4.29	34.83	85.88	2	0.000
-2	توجد قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم (مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة).	4.38	46.35	87.65	1	0.000
-3	يرتبط المدقق الداخلي بمجلس الإدارة مباشرة.	4.15	32.50	82.94	6	0.000
-4	يوجد دليل إجراءات مكتوب لعمل المدقق الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة.	4.18	30.57	83.53	5	0.000
-5	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية	4.24	44.60	84.71	3	0.000

	بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة.					
-6	حفظ الوثائق والمستندات يتم وفقاً لنظام داخلي لدى الشركة.	4.21	45.57	84.12	4	0.000
إجمالي المجال		**4.24**	**51.08**	**84.8**		**0.000**

4-5: اختبار الفرضية السابعة

اختبار الفرضية السابعة حول العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة (الفرضية الرئيسة الأولى):

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

اختبار الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة كمدقق، دورات في مجال العمل الحالي وعدد الدورات).

أولا: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى للجنس.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (26) يمكن استنتاج ما يلي:

ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى للجنس.

حيث كانت قيمة T = 0.22، والدلالة الإحصائية = 0.820، أي أنه لا يوجد اختلاف بين الجنسين في الشركة دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (26)

نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين"– الجنس

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	ذكر	أنثى		
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	33.1	32.1	0.33	0.74
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	20.5	19.5	1.6	0.75
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	29.5	30.1	0.72	0.81
تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	34.2	32.5	0.52	0.62
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	25.5	25.1	0.81	0.83
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	28.5	27.2	0.62	0.12
إجمالي دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	**171.3**	**166.5**	**0.22**	**0.82**

ثانياً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى للعمر.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (27) يمكن استنتاج ما يلي:

ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى للعمر.

حيث كانت قيمة T = 0.8، والدلالة الإحصائية = 0.820، أي أنه لا يوجد اختلاف يعزى للعمر في الشركة دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (27)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – العمر

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 30 سنة	30–40 سنة	أكثر من 40 سنة		
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	31.2	33.1	33.6	0.62	0.5
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	19.5	20.5	22.3	1.2	0.3
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	29.4	28.6	30.4	1.3	0.7
تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	20.4	21.2	22.8	1.2	0.9
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	32.7	31.5	33.5	1.5	0.4
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	28.1	29.2	30.5	0.8	0.6
إجمالي دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	**152.4**	**155.4**	**160.2**	**0.8**	**0.8**

ثالثاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$ دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى المسمى الوظيفي.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (28) يمكن استنتاج ما يلي:

ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى للمسمى الوظيفي.

حيث كانت قيمة T = 0.8، والدلالة الإحصائية = 1.2، أي أنه لا يوجد اختلاف يعزى للمسمى الوظيفي في الشركة دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (28)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المسمى الوظيفي

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	مدقق داخلي	رئيس قسم تدقيق الداخلي	مدير التدقيق الداخلي	اخرى		
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	31.2	32.1	33.6	34.2	0.81	0.12
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	18.6	20.5	22.3	21.3	0.62	0.15
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	28.7	27.5	30.4	31.2	1.2	0.16
تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	22.9	21.2	22.8	23.2	1.3	0.9
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	32.7	31.5	33.4	33.5	1.2	0.11
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	28.1	29.1	30.5	33.1	1.5	0.16
إجمالي دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	**157.2**	**160.2**	**163.2**	**165.2**	**0.8**	**0.12**

رابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى التخصص العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (29) يمكن استنتاج ما يلي:

ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى للتخصص.

حيث كانت قيمة T = 0.4، والدلالة الإحصائية = 0.70، أي أنه لا يوجد اختلاف يعزى للتخصص في الشركة دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (29)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – التخصص

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مالية مصرفية	أخرى		
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	31.2	33.5	34.1	33.8	1.5	0.66
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	19.5	20.1	20.5	21.2	0.92	0.81
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	29.5	28.5	29.2	30.1	1.2	0.71
تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	22.9	21.2	22.8	23.2	1.5	0.51
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	32.7	31.5	33.4	33.5	0.88	0.62
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	29.5	29.1	30.5	33.1	0.51	0.55
اجمالي دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	**155.2**	**158.1**	**158.2**	**162.2**	**0.42**	**0.70**

خامساً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ≥α دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى سنوات الخبرة كمدقق.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (30) يمكن استنتاج ما يلي:

ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي تعزى لسنوات الخبرة كمدقق.

حيث كانت قيمة T = 1.7، والدلالة الإحصائية = 1.7، أي أنه لا يوجد اختلاف يعزى للعمر في الشركة دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (30)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 5 سنوات	من6-10 سنوات	من 11- 15 سنة	أكثر من 15 سنة		
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	30.2	33.2	34.1	32.5	1.8	0.15
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	20.5	19.8	21.5	20.1	1.8	0.16
تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	31.1	31.2	30.5	29.1	0.26	0.8
تطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	32.4	33.5	32.2	3.1	0.37	0.7
تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	26.2	27.7	32.0	31.0	3.9	0.01
تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	26.2	25.8	25.4	26.4	1.0	0.40
إجمالي دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	**160.5**	**165.2**	**159.5**	**160.2**	**0.17**	**0.17**

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي هدفت إلى توضيح دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لها تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- يساعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية، وجذب الاستثمار للشركات وزيادة معدل النمو في بورصة فلسطين.
2- تحرص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق قواعد حوكمة الشركات بغرض تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لها وتحقيق جودة في التقرير المالي.
3- احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول ترتيباً في التأثير على تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، تلاه مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، ثم مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة، ثم مبدأ حماية حقوق المساهمين، ثم مبدأ العدالة بين المساهمين، وكان مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات أقل المبادئ تأثيراً على تحسين وظيفة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المجتمع.
4- في إطار تفعيل مبادئ حوكمة الشركات اتفقت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على توفير الاستقلال المهني للمدقق الداخلي يمكنه من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل في المجال المالي والتشغيلي بالشركة.
5- تبين أن هناك توافق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي يعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: العمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في العمل الحالي، وعدد الدورات التي تخص العمل الحالي.
6- لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات يحرص قسم التدقيق الداخلي على توفير آليات واضحة تضمن حق جميع الأطراف في الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب.
7- تسمح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتدقيق استراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة الأسهم من خلال قسم التدقيق الداخلي.
8- الحوكمة نموذج إداري يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بشكل واضح ومفصل بهدف تحقيق الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها .
9- لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات يحرص قسم التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على أن يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية اللازمة لوظيفة التدقيق الداخلي.

10- يوجد أساس لقواعد الحوكمة مطبق لدي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إلا أن الأمر لا زال بحاجة لتعزيز متطلبات الحوكمة وما قد يطرأ عليها من مستجدات تتعلق بقواعد الحوكمة وغرس مفاهيمها بشكل أفضل.

ثانياً: التوصيات

1- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين بشكل أوسع من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم والكشف عن المخالفات ومواطن الضعف أو القصور.

2- ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتضمين شرط تطبيق الحوكمة ضمن شروط الإدراج في بورصة فلسطين ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة والمتوقع إدراجها.

3- المحافظة على مستوى كافي وعادل من الإفصاح والشفافية عن المعلومات المهمة في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح للاستفادة منها في الوقت المناسب.

4- ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين برفع مستوى الحوكمة وذلك بتبني خطط متعلقة بالتوظيف والتعيين وتطوير الموارد البشرية تكون معلنة للجميع.

5- ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رفع مستوى الحوكمة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل من خلال مجلس الإدارة.

6- مراعاة تطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في حفظ الوثائق والمستندات ونشر معلومات ذات دقة عالية تتمتع بالثقة والملائمة وقابلة للتنبؤ.

7- ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بدعم موظفي إدارة التدقيق الداخلي وتبليغ وجهات نظرهم للإدارة العليا وفقاً لآليات واضحة.

8- العمل علي رفع مستوي الحوكمة وذلك بالتأكد من أن جميع المساهمين لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، والحق أيضاً في إعلامهم عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية (مثل التعديلات في النظام الأساسي للشركة).

9- ضرورة رقابة هيئة سوق رأس المال بطريقة أكبر على الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة لتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة ضمن مدونة حوكمة الشركات والعمل على تحديث مدونة حوكمة الشركات الصادرة عام 2009.

10-وضرورة بذل العناية المهنية الكاملة من سلطة النقد الفلسطينية في مجال إلزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها.

11- عقد ندوات ومؤتمرات وبرامج تدريبية من قبل المهتمين بقواعد حوكمة الشركات مثل معهد الحوكمة الفلسطيني، وسلطة النقد، وبورصة فلسطين

12- ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بالمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ومن ثم العمل تبنيها بشكل تدريجي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

13- ضرورة تبعية وحدة التدقيق الداخلي لأعلي مستوى إداري ممكن بالشركة أو مجلس الإدارة.

14- الاهتمام الأكاديمي بموضوع حوكمة الشركات وذلك من خلال زيادة الدراسات في هذا المجال وإلحاق موضوع حوكمة الشركات بالمناهج التدريسية بالكليات والجامعات.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة

1- أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على مهنة تدقيق الحسابات.

2- دور حوكمة الشركات في حماية حقوق الأقليات في الشركات المساهمة.

3- دور حوكمة الشركات في تخفيض مخاطر الأعمال.

4- دور المؤسسات التعليمية والمهنية الفلسطينية في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

5- نموذج مقترح لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في فلسطين الآليات والأهداف.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، احمد (1998) "التأصيل المهني للمراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بنها، العدد الأول.

- أبو العطا، نرمين، (2003)، " حوكمة الشركات في سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، ورقة عمل، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر.

- أبو حمام، ماجد اسماعيل، (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين

- أبو ريدة، ماهر، (2014)، " دور مجلس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية"، دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

- أبو موسى، أشرف درويش، (2008)، "حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

- الاتحاد الدولي للمحاسبين(2001)، "معايير التدقيق الدولية (1999)"، النسخة المعمول بها في فلسطين، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونية الفلسطينية، الطبعة الأولى.

-أحمد، زياد، (2007)، "العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

- أسطل، أحمد، (2010) "دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة" ، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة

- أعمر، عزاوي وسايح، بوزيد، (2011)، "دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفقاً للمبادئ المحاسبية الدولية"، الملتقى العلمي الدولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2010)، "حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية ،الدنمارك

- أيوب، نظام، (2008) "تطبيق الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية ترف أم ضرورة ملحة" مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الخامس.

- بو رقبة، شوقي (2009)"الحوكمة في المصارف الاسلامية" ورقة عمل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- بدران، سناء (1994)، "تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة.
- التميمي، هادى (1998)، "المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية"، عمان مركز كحلون للكتب.
- الجلوي، ماجد (2010)، تطبيق لائحة حوكمة الشركات على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، السعودية.
- جربوع، يوسف (2002)، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، غزة.
- جربوع، يوسف، والحلو، (2004)، "دور المراجع الداخلي والخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين", مجلة جامعة بغداد، العدد الثامن.
- جربوع، يوسف محمود، (2011)، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية" إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، غزة، فلسطين
- جودة، فكرى عبد الغنى، (2008)، "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين
- حبوش، محمد جميل، (2007)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين
- حماد، طارق، (2005)، "حوكمة الشركات تطبيقات على المصارف الدار الجامعية"، الطبعة الأولى
- الخضري ، محسن، (2005)، "حوكمة الشركات" ،مجموعة النيل العربية القاهرة، الطبعة الأولى.
- الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل، (1998)، "الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات مدخل نظري وعملي"، الطبعة الأولى ، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- خلف، السعيد، (2012)، "دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- خليل، هاني محمد، (2009)، "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين" دراسة تحليلية للآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين

- خليل، عطا الله (2005)" الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسية، القاهرة، مصر.

- دردس، خالد (2010)، "أثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة جدارا، الأردن.

- درغام، ماهر، (2013) "مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ حوكمة الشركات"، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

- دهمش، نعيم (2000)، " تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية"، مجلة الدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس.

- ريحاوي، مها، (2008) الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد،24 العدد الأول.

- زرقون، محمد والعمرى، جميلة، (2013)"دور المسئولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات"، المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية (حاكمية الشركات والمسئولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة) ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- السامرائي، عمار، (2013)، "أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي "، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن..

- سعيد، عهد، (2009)، "الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا "دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا.

- سليمان محمد ،(2008)، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمدربين التنفيذيين"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

- شارلزهل، جونز، (2008)، "الإدارة الاستراتيجية(مدخل متكامل)"، دار المريخ للنشر ،الرياض.

- الشواورة، فيصل، (2009)، "قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25،العدد 2، جامعة مؤتة، الأردن

- الشيخ عبد الرزاق 2012

- الصحن، عبد الفتاح، وسرايا، محمد (2004)، "الرقابة والمراجعة الداخلية: على المستوى الجزئي والكلي"، القاهرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع..

- الصبان، محمد، وآخرون، (2002)، "المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- صالحي، صبرينة، (2010)،" أثر تطبيق حوكمة الشركات في البنوك على تطوير القطاع المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عنابة.
- عبد الصمد، عمر على، (2009)، "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات "دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المدية، الجزائر.
- عبد الله، خالد أمين، (2000)، "علم تدقيق الحسابات ،الناحية النظرية و العملية "الطبعة الأولى، عمان، الأردن دار وائل للنشر.
- عبد الله، محمد الرملي (1994)، "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد الثاني.
- العبدلي، محمد عبد الله، (2012)، "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
- عبد الوهاب، نصر على، وشحاته، السيد شحاته، (2007)، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الدار الجامعية
- عثمان، عبد الرازق، (1999)، "أصول التدقيق والرقابة الداخلية" الطبعة الثانية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.
- العصا، أحمد، (2007)، "حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية .. ترف أم حاجة ملحة"، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني.
- العطعوط، سامح، (2014)، "دور هيئة سوق رأس المال في تعزيز مفاهيم الحوكمة في فلسطين"، معهد الحوكمة الفلسطينى، العدد (4).
- العمرات، أحمد، (2000)، "المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي"، عمان دار البشير للنقل والتوزيع
- العمرى، أحمد محمد وعبد الغنى، فضل عبد الفتاح، (2006)، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني ، العدد الثالث
- علاونة، سعيد، ونصر، عبد الكريم، (2013)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد مدونة الحوكمة "، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

- عورتانى، هشام وموسى، نائل(2003)"دليل منهجية الإدارة في المنشآت التجارية المعاصرة" مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين.
- عوض، آمال محمد،(2004)، "الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني المراجعة"، المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا، أكاديمية المدينة، مصر، المجلد 18، العدد14
- غلاب، فاتح، (2011)، " تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- فوزى، وآخرون، (2003)، "تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- القاضي، حسين، والدحدوح حسين،(2009)، "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية "مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان
- قباجة، عدنان ومهند، حامد، والشقاقي، ابراهيم،(2008)، "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)"، فلسطين.
- الكاشف، محمود يوسف، (2004)، "لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة العدد الرابع.
- المجمع العربي للمحاسبين أ، (2001)، "مفاهيم التدقيق المتقدمة" المجمع العربي للمحاسبين، عمان ،الأردن
- المجمع العربي للمحاسبين ب، (2001)، "مفاهيم التدقيق الأساسية" المجمع العربي للمحاسبين، عمان ،الأردن
- المدلل، يوسف سعيد،(2008)، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2003)، "قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات" القاهرة.
- مطاوع، مطاوع السعيد، (2009)، "دور المراجعة في حوكمة الشركات –دراسة تحليلية كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.
- معيزي ،أحلام وبنى عامر، زاهرة، (2013)، "دور المسئولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات"، المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية (حاكمية الشركات والمسئولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة) ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- المناصير، عمر، (2013)، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- ميخائيل، أشرف حنا،(2005)، "تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات" المؤتمر العربي الأول، فندق شيراتون، القاهرة، مصر.
- لطفي، أمين، (2002)، " المراجعة في عالم متغير"، القاهرة، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع.
- اللجنة الوطنية للحوكمة، (2009)، "مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين".
- النبالي ،عثمان، (2011)، "قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية التدقيق"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن
- نسمان، ابراهيم اسحاق، (2009)، "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية
- نور، أحمد، (2007)، "مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية"، الطبعة الثانية، بيروت، الدار الجامعية، لبنان.
- الهوارى، محمد نصر، ومحمد، أحمد سلطان، (1987)، " أساسيات المراجعة: دراسة للأصول العلمية والعملية والإجراءات التنظيمية لمراجعة الحسابات في الوحدة الاقتصادية" مكتبة غريب، القاهرة.
- الوزير، جهاد،(2007)، "دور الحوكمة في تمكين المساهمين و المستثمرين واستقرار الأسواق المالية", ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين.
- يحي، فيحاء عبد الخالق، ومجيد العلى، منهل،(2003)، "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في خدمة العملية الادارية "مجلة التنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 73.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

- Agrawl ,A. and Chadha,S.(2004):"Corporate Governance and accounting scandals" .Available at:(http://papers.ssn.com/sol3/papers.cfm? abstract- _id=595138), last accessed at November 2014.
- Alamgir, m, (2007):"corporate governance – a risk perspective, paper presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and development", a conference organized by the Egyptian banking institute, Cairo.
- Allegrini, Marco. And D'Onza, Giuseppe.(2003): " Internal Auditing and Risk Assessment in Large Italian Companies: an Empirical Survey", International Journal of Auditing, No. 7.

- Al- Manaseer, M; AL- Hindawi, R.; Dahiyat, M. and Sartawi, I, (2012): "The Impact of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Banks, European Jornal of Scientific Research, VOL. 67. No.3.
- AL- sraheen, Deaa El Deen, (2014): "The Relationship Between Corporate Governance Mechanisms And Company Attributes And Accounting Conservatism Of Jordanian .Listed Companies. the Degree of Doctor of Philosophy, University Utara Malaysia.
- Archambeault, Deborah S., (2002):" The relation between corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases " , USA: Prentice-Hall International, Inc.
- Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni ,(2006): " Internal audit in Italian organizations: A multiple case study", Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (3).
- Base committee on banking supervision .(2006):"Enhancing corporate governance of banking organization."
- Brink, Victor Z. and Witt, Herbert. (2002): "Modern Internal
- Brown, Lawrence . and caylor, Marcus.(2004):"Corporate Governance and Firm Performance."
- Cadbury Report (1992), "Report of the Committee on the Financial".
- Cohen, J., et al., (2002)."Corporate Governance and the Audit Process" ,Contemporary Accounting Research" VOL 19,NO (4).
- Cohen, J, et al., (2004). " The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , Journal of Accounting Literature, Vol.43, Issue 1.
- Colley, John, et al, (2005), "what is corporate governance" , McGraw-Hill professional.
- Cor,J.,Guay ,W .and Rusticus T.(2006):"Does weak Governance Cause Weak Stock Returns? An Examination of Firm Operation Performance and Investors Expectations". Journal of finance ,vol.(LXI),No.(2).
- Dittenhofer, Moet, (2001), "Internal auditing effectiveness": anVOL (16), No. (8).
- Guy, Dan M., Alderman, Wayne C., and Winters, Alan J. (1999),"Institute Of Internal Auditors (IIA)". Exposes New Internal
- Fawzy, Ibid. (2003)." Assessment of Corporate Governance in Egypt Working" Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies

- Institute of Internal Auditors IIA ,(2004): "Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing ".available at :http:/www.thiia. org/
- Institute of Internal Auditors IIA ,(2005) :"Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control" . available at :http:/www.thiia. org /
- Jaques renard, (2007): "theories et pratiques audit interne, edition organization" ,Paris p439 .
- Joshua Ronen , (2006): "A proposed corporate governance reform : Financial statements insurance ", Journals of Engineering and Technology management vol.23.
- Klai, N. and Omri, A. (2011):"Corporate Governance and Financial Reporting Quality: "The Case of Tunisian Firms" International Business Research, VOL.4 NO.1
- KPMG "Corporate governance in Europe" : survey ", 2002/2001 available at :http:/ www. Kpmg.com.
- Leung ,Dr Philomena ,(2003):"The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Management in Australia ".available at http:/www. iia. Org .au /
- Moller , Robert (2004), "Sarbanes-Oxley and the New Internal Audit"
- Mutchler , Jane, (2004): " Independence And Objectivity: A Frame Work For Research Opportunities In Internal Auditing"
- OECD,(1999): "Principles of corporate governance". available :http:/www. oecd.org.
- OECD,(1999): "Principles of corporate governance". available :http:/www. oecd.org.
- OECD,(2004): "Principles of corporate governance". available :http:/www. oecd.org.
- Omar, Bataienh, (2013): "Corporate governance and Dividend Policy in Jordan", King Saud university, Riyadh, Saudi Arabia, third conference of Corporate governance yarmouk University, Irbid, Jordan.
- Parker, S.Gary ,F. and Howard ,f.,(2002),"Corporate governance and Corporate failure :a survival analysis" ,corporate governance ",vol.(2).
- Pérez-de-Toledo,(2010), "The Relationship Between Corporation Governance and Firm value: A Simulations Equations Approach for Analyzing the Case of Spain", CAAA Annual conference.
- Ramamoorti , Sridhar and Weidenmier , Marcia, (2004), "The Pervasive Impact Of Information Technology On Internal Auditing "

- Rezaee , z. kingesley , and Mimmier ,G,(2003)."Improving Corporate Governance :the role of audit committee Disclosures", Managerial Auditing Journal, .Vol .18.
- Roles ,John Wiley and Sons.
- Ruud, Flemming , (2004) " The Internal Audit Function: An Integral Part Of Organizational Governance".
- Vinten, Gerald, (2004) "The future of UK internal audit education Secularization and submergence?" Managerial Auditing Journal, Vol. (19) No. (5).
- Williamson ,Q., E,(1999) ."THE Mechanism of Governance" ,Oxford University Press.,

ت- المواقع الالكترونية

http:/www .hawkama.net.

http:/www. pcma.ps.

http:/www. oecd.org.

http:/ www.pgi.ps.

.

الملاحـــــق

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانه لبيان دورحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

أخي المدقق / أختي المدققة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على **دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين،** وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، مع تأكيدنا لكم بأن كافة المعلومات التي سيتم جمعها ستكون سرية ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ويعتبر تعاونكم معنا تعزيزاً للبحث العلمي في فلسطين، ويساعد في بيان دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وقد وضعت نقاط المحاور بناءاً على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانه بدقة تُعبر عن الواقع الحقيقي لأن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم.

مع تحيات

الباحثة

رولا عبد المجيد انشاصي

أولاً: الأسئلة العامة

1. العمر							
أقل من 30 سنة		من30-40 سنة		أكثر من 40 سنة			
2. الجنس	ذكر ☐		أنثى ☐				
3. المؤهل العلمي							
دبلوم		بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه	
4. التخصص العلمي							
محاسبة		إدارة أعمال		علوم مالية ومصرفية		أخرى.. حدد	
5. المسمى الوظيفي							
مدقق داخلي		رئيس قسم تدقيق الداخلي		مدير التدقيق الداخلي		أخرى ..حدد	
6. سنوات الخبرة كمدقق داخلي							
أقل من 5سنوات		من 6-10 سنوات		من11-15 سنة		أكثر من 15 سنة	
7. هل التحقت بدورات في مجال عملك الحالي؟	نعم ☐		لا ☐				
8. إذا كانت إجابتك بنعم أ- عدد الدورات ..... دورة							
ب- مجال الدورات							
محاسبة		تدقيق		حاسوب		أخرى.. حدد	

ثانياً: فرضيات الدراسة

م	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05).						
.1	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة.					
.2	عملية الإفصاح عن المخاطر المتوقعة تتم بموضوعية وشفافية.					
.3	يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب دون تأخير.					
.4	تفصح الشركة عن خططها المالية المستقبلية.					
.5	يتم عرض البيانات المالية بطريقة تُسهل من عملية التحليل المالي.					
.6	تراعي الشركة الإفصاح الكافي والعادل للبيانات المالية اللازمة للمستثمرين.					
.7	مدى الاستقلال المتوفر للمدقق الداخلي يمكنه من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل في المجال المالي والتشغيلي بالشركة.					
.8	تكون الخطط المتعلقة بالتوظيف والتعيين والتطوير للموارد البشرية معلنة للجميع.					
الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05).						
.1	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشأ بموجب القانون.					
.2	يوفر قسم التدقيق الداخلي آليات واضحة تضمن حق جميع الأطراف في الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب.					
.3	لدى قسم التدقيق الداخلي في الشركة ضمانات تحمي حقوق الموظفين عند حدوث خلاف مع الإدارة.					
.4	تتحمل الإدارة التنفيذية المسئولية الكاملة عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي يلحق بالمجتمع(المسئولية الاجتماعية)					
.5	يبلغ الموظفون وجهات نظرهم للإدارة العليا وفقاً لآليات واضحة.					
الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05).						
.1	يُراعى أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.					
.2	يتكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الإدارة غير التنفيذية للشركة.					
.3	تتوفر المؤهلات العلمية والعملية لدى أعضاء مجلس الإدارة.					
.4	يتم الالتزام بالواجبات تجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم.					
.5	يتم الالتزام بالمسئوليات تجاه حملة الأسهم وتحقيق العوائد المناسبة لهم.					

م	الفقرة	درجـــة الـمـوافقـة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.6	يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم.					
.7	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي بشك واضح ومفصل من مجلس الإدارة.					
الفرضية الرابعة:يوجد تأثير ذو دلالة إحصائيةلتطبيق مبدأ العدالة بين المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05).						
.1	تُوجد آليات تؤكد على حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك المستثمرين الكبار.					
.2	يُحظر تداول الأسهم للمطلعين على المعلومات الداخلية للشركة.					
.3	اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح المساهمين يتم بعد استشارتهم من قبل إدارة الشركة.					
.4	الإدارة التنفيذية ملزمة بالإفصاح عن أي مصالح تعود عليهم من الشركة.					
.5	للمساهمين جميعاً الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.					
الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05).						
.1	يوجد لدى الشركة آليات مناسبة تمكن المساهمين من الحصول على المعلومات الخاصة باستثماراتهم في الوقت المناسب.					
.2	توجد آليات واضحة تضمن للمساهم تفويض من ينوب عنه بالتصويت في اجتماع الهيئة العامة.					
.3	يتوافر لدى الشركة آليات تؤكد على أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يتم وفقً للقوانين المعمول بها.					
.4	هناك آليات مكتوبة تنص على حق المساهمين في إضافة أو اقتراح بنود إضافية لمناقشتها في اجتماع الهيئة العامة.					
.5	يتأكد قسم التدقيق الداخلي من ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية.					
.6	يحق للمساهمين المشاركة وإعلامهم عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية(مثل: التعديلات في النظام الأساسي).					

الفرضية السادسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة (0.05) في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

م	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	تُطبق الشركات القوانين والأنظمة ذات العلاقة عند ممارسة أعمالها.					
2.	توجد قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم (مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة).					
3.	يرتبط المدقق الداخلي بمجلس الإدارة مباشرة.					
4.	يوجد دليل إجراءات مكتوب لعمل المدقق الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة.					
5.	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة.					
6.	حفظ الوثائق والمستندات يتم وفقاً لنظام داخلي لدى الشركة.					

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

ملحق رقم (2)
قائمة بأسماء المحكمين

رقم	الاسم	التخصص
.1	د. ماهر درغام	محاسبة
.2	د. سالم حلس	محاسبة
.3	د. علي شاهين	محاسبة
.4	د. حمدي زعرب	محاسبة
.5	د. سمير صافي	إحصاء

ملحق رقم (3)

شركات المدرجة في بورصة فلسطين

الشركة المدرجة	رمز التداول	القطاع	هاتف	الموقع الالكتروني
ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	022983800	www.abraj-pal.com
المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	022965240/1	www.ahc-pal.com
البنك الاسلامي العربي	AIB	بنوك وخدمات مالية	022407060	www.aibnk.com
المجموعة الاهلية للتأمين	AIG	تأمين	022986634	www.ahlia.ps
العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	092311301/3	www.apcpaints.ps
العربية الفلسطينية للاستثمار " ابيك"	APIC	استثمار	0096265562910	www.apic.ps
العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA	استثمار	022986916	N
المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	022799021	www.arabinvestors.ps
المؤسسه العقاريه العربيه	ARE	خدمات	092384030/2	www.are.ps
دواجن فلسطين	AZIZA	صناعة	092683177/8	www.aziza-ppc.com
بنك فلسطين	BOP	بنوك وخدمات مالية	022965010	www.bankofpalestine.com
بيرزيت للادوية	BPC	صناعة	022987572/4	www.bpc.ps
مصنع الشرق للالكترود	ELECTRODE	صناعة	022228874	www.alshark_co.com
جلوبال كوم للاتصالات	GCOM	خدمات	022975108	www.globalcom.ps
مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	022818013	www.gwmc.ps
العالمية المتحدة للتأمين	GUI	تأمين	092390919	www.gui.ps
البنك الاسلامي الفلسطيني	ISBK	بنوك وخدمات مالية	022407150	www.islamicbank.ps
سجاير القدس	JCC	صناعة	022799777	www.jerucig.com
القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	022406550	www.jepharm.ps
القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	022965215/6	N
فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	صناعة	092398716/7	www.ppic-pal.com
المشرق للتأمين	MIC	تأمين	022958090	N/A
الوطنيه لصناعةالألمنيوم " نابكو"والبروفيلات	NAPCO	صناعة	092347222	www.napco.ps
الوطنيه لصناعة الكرتون	NCI	صناعة	092311290/1	www.nci.ps
التأمين الوطنية	NIC	تأمين	022983800	www.nic-pal.com
مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	092341501	www.nsh-pal.ps
فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0096264647837	www.padico.com
بال عقار لتطوير وادارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	خدمات	092332333	www.akarat.ps
الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	092376225	www.paltel.ps
البنك التجاري الفلسطيني	PCB	بنوك وخدمات مالية	022979999	www.pcb.ps
الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	082888600	www.pec.ps
دار الشفاء لصناعة الادوية	PHARMACARE	صناعة	022900680	N
بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	بنوك وخدمات مالية	022407880	www.pinvbank.com
فلسطين للتأمين	PICO	تأمين	022987603	www.pic-pal.ps
الفلسطينية للاستثمار والانماء	PID	استثمار	022954028	N/A
فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	092386180/3	www.piico.ps

العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	PLAZA	خدمات	022428581	www.plaza.ps
فلسطين لتمويل الرهن العقاري	PMHC	بنوك وخدمات مالية	022979191	www.pmhc.com
فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	022986505	www.prico.ps
سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	بنوك وخدمات مالية	092390999	www.pex.ps
بنك القدس	QUDS	بنوك وخدمات مالية	022979555	www.qudsbank.ps
مصايف رام الله	RSR	خدمات	022956488	N/A
التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	تأمين	022404211	www.altakaful-ins.ps
البنك الوطني	TNB	بنوك وخدمات مالية	022946090	www.tnb.ps
ترست العالميه للتأمين	TRUST	تأمين	022978550	www.trustpalestine.com
الاتحاد للاعمار والاستثمار	UCI	استثمار	022974992/3/4/5	www.uci.ps
مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	092324161	www.voic.ps
الفلسطينيه للتوزيع والخدمات اللوجستيه	WASSEL	خدمات	022974444	www.wassel.ps
موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	WATANIYA	خدمات	022415000	www.wataniya.ps